الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي:

الرقم التسلسلي:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

عنـــــوان المـذكـرة

دور منظمة الدول المصدرة للبترول OPECفي ضبط السوق الدولية للنفط

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

من إعداد الطلبة:

- شعبي الأمين
- بوضياف فاطمة الزهراء

تحت الإشراف الأستاذ:

- سعودي عبد الصمد

- أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الحفيظ بوخرص	أ محاضر- ب	جامعة المسيلة	رئيسا
طيبي حمزة	أ محاضر- أ	جامعة المسيلة	مناقشا
سعودي عبد الصمد	أ محاضر- أ	جامعة المسيلة	مشرفا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

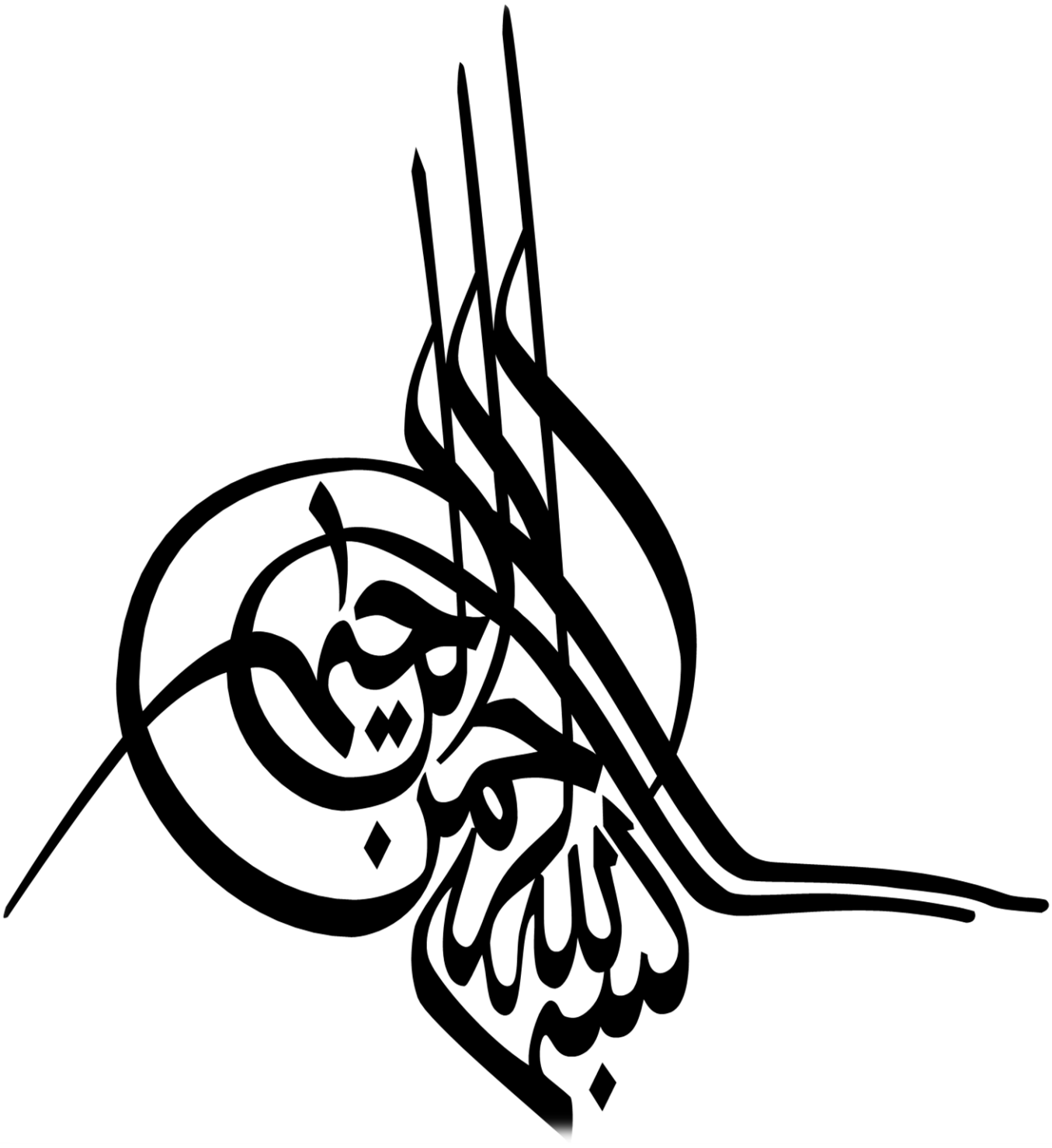
بسم الله الرحمن الرحيم

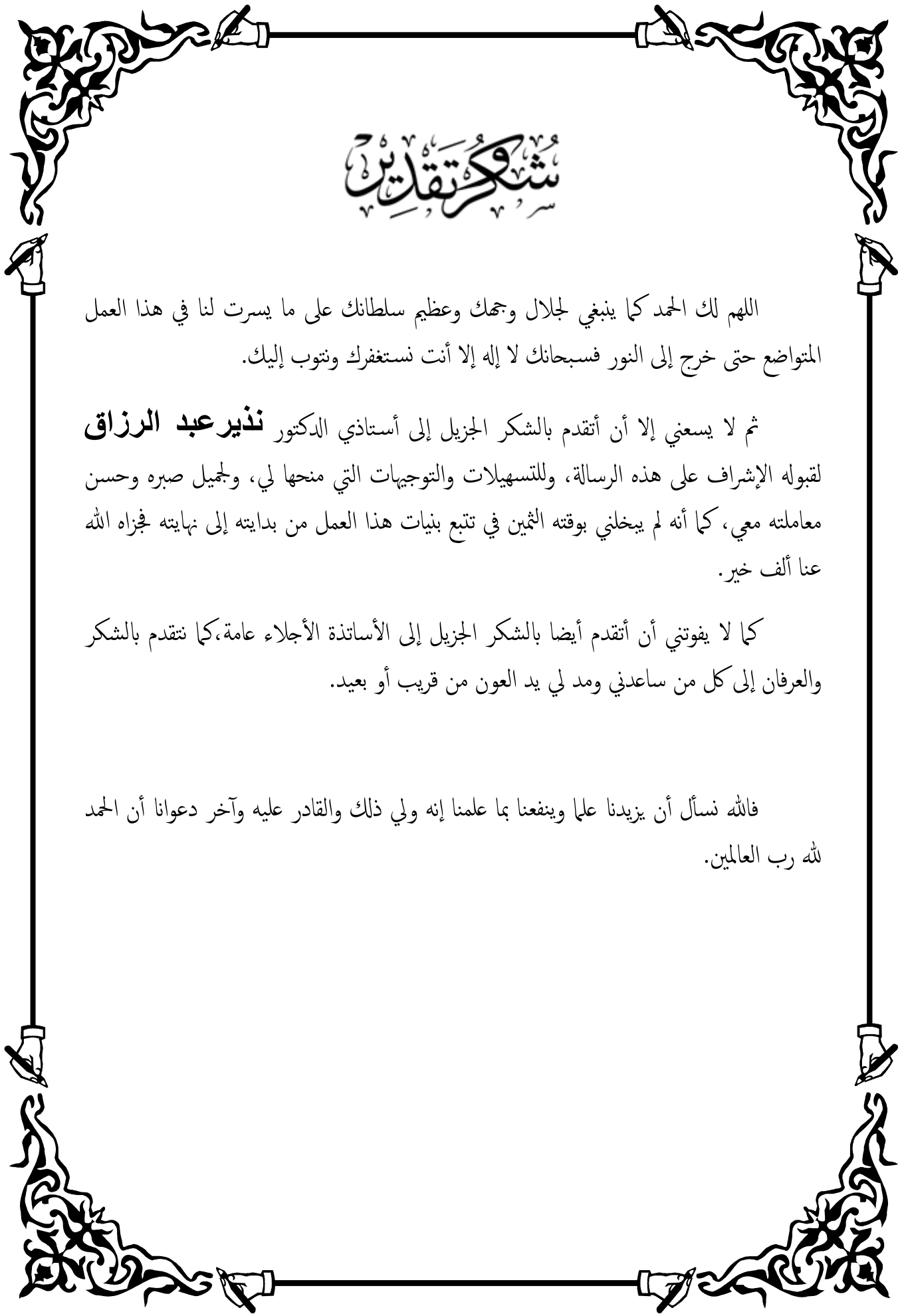

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور **نذيرعبد الرزاق** لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحها لي، ولجميل صبره وحسن معاملته معي، كما أنه لم يبخلني بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما لا يفوتني أن أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء عامة،كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو بعيد.

فالله نسأل أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول: عموميات حول البترول والعوامل المؤثرة في أسعاره	
تمهيد	**6**
المبحث الأول: عموميات حول البترول	**7**
المطلب الأول: ماهية البترول	**7**
المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول	**10**
المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته	**10**
المبحث الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول	**12**
المطلب الأول: محددات أسعار البترول	**12**
المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط	**15**
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول	**19**
خلاصة	**24**
الفصل الثاني: منظمة الأوبيك والتحديات التي تواجهها	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول	**27**
المطلب الأول: مفاهيم حول منظمة الأوبيك	**27**
المطلب الثاني: اللجنة الاقتصادية لمنظمة الأوبيك	**35**
المطلب الثالث: توقعات الطلب والعرض بالنسبة لمنظمة الأوبيك	**38**
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه منظمة الأوبيك وحصص الدول المشكلة لها	**42**
المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمة الأوبيك وآليات مواجهتها	**42**
المطلب الثاني: حصص دول منظمة الأوبيك	**51**

المطلب الثالث: اجتماع منظمة الأوبيك في الجزائر لرفع الأسعار 52
خلاصة 56
خاتمة 58
قائمة المصادر والمراجع 63

فهرس الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1): أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2011.	22
الجدول رقم (1-2): تطور أسعار النفط الخام لسلة النفوط السبعة المختارة من أوبك في السوق الفورية.	35
الجدول رقم (2-2): توقعات العرض والطلب على النفط من سنة 2007 إلى 2030.	39
الجدول رقم(3-2) حصص وإنتاج الأوبك بالملايين براميل في اليوم	51

فهرس الأشكال:

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1) تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1940-1960	20
الشكل رقم (1-2) تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة 1960-2008	21
الشكر رقم (1-3) يوضح الأسعار الفورية لسلة خدمات الأوبك2000-2011	23
الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك.	33
الشكل رقم (2-2) ارتفاع الاسعار بعد قرارات اجتماع منظمة OPEC في الجزائر.	55

مقدمة

مقدمة:

يتزايد ارتباط الحياة العصرية باستخدام الطاقة بصفة عامة وبالنفط بصفة خاصة، ولهذا فإن تغيرات الأسعار تؤثر بصورة أساسية على مستويات النمو الاقتصادي، فأسعار الطاقة تؤثر على تكاليف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدي إلى تغير مستوى منافسة هذه الأنشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى.

ويعتبر النفط مادة استراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة في العالم، سواء كانت منتجة أم مستهلكة، مما يعني تفاعل مجموعة من العوامل غير الاقتصادية منها السياسية والاستراتيجية والاجتماعية مع العوامل الاقتصادية بصورة متشابكة.

يعتبر النفط شريان الحياة الاقتصادية في كل دول العالم وشاءت الأقدار أن تظهر هذه الثروة المهمة في الدول النامية فيما افتقدت الدول المتقدمة لهذا النوع من الثروة نتيجة لذلك سعت الدول المتقدمة للحصول على هذه الثروة من الدول النامية بشتى الطرق.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد وازدهار في الدورات الاقتصادية أشياء يصعب على صناع القرار إدارتها بفعالية.

وفي يومنا تتمتع منظمة الأوبك بمركز قوة في السوق ويدعم ذلك امتلاكها أكبر احتياطي من النفط في العالم كما يتحكم في أكبر قدر من الإنتاج يضاهي 40% من الإنتاج العالمي مما يجعل مكانتها رائدة في سوق النفط العالمية.

طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة:

ومن هنا نقوم بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

*ما الدور الذي تقوم به منظمات الأوبك في ضبط أسعار السوق العالمية؟

تقودنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1-ما هي العوامل المؤثرة والمحددة لسعر البترول؟

2-ما هي الأسباب التي جعلت منظمة الأوبك قادرة على ضبط أسعار النفط؟

3-كيف تطور أداء منظمة الأوبك في سوق النفط العالمي؟

فرضيات الدراسة:

1-يتحدد سعر النفط في السوق العالمي بناءا على قانون العرض والطلب.

2-تمتلك الأوبك احتياطات نفطية ضخمة وإنتاج مرتفع يجعلها تفرض سيادتها الدولية في ضبط وتحديد أسعار النفط.

3-تلعب الأوبك دورا رياديا في سوق النفط العالمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على إحدى القضايا الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث شهدت الأسواق النفطية في السنوات القليلة الماضية في حالة عدم استقرار في الأسعار بشكل رهيب.

لذلك ارتأينا أن ندرس دور منظمة الأوبك في هذا البحث لما لها من تأثير في المحافظة على توازن وضبط سوق النفط العالمي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق جملة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

-إبراز أهم طرق تسعير النفط قبل وبعد ظهور منظمة الأوبك.

-التعرف على السياسة التي تتخذها المنظمة في ضبط أسعار النفط في كل الأزمات العالمية الحالية.

-معرفة أهم العوامل التي تطرقت لها منظمة الأوبك لمعالجة هذه الأزمة الضخمة الاقتصادية التي اثرت بالسلب على الدول المصدرة لهذه المادة الحيوية

منهج الموضوع:

للإجابة على التساؤلات ومن أجل اختبار صحة الفرضيات التي تمت صياغتها، فإننا سنعتمد في دراستا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة.

صعوبات الدراسة:

نلخص أهم المجريات وصعوبات الدراسة في النقاط التالية:

تعتمد بعض الدراسات في مواضيعها على أرقام ومعطيات تقدير وليست حقيقية، مما استوجب البحث على مصادر موثوقة بأرقام ومعطيات حقيقية وهو ما تبرزه قلة المراجع والمصادر في هذه الدراسة.

هيكل الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين:

استعرضنا في الفصل الأول: عموميات حول البترول، نشأته وأهدافه، ومراحل تطوره بالإضافة إلى خصائصه والعوامل المؤثرة في أسعاره وطرق التسعير الدولية.

أما في الفصل الثاني: تناولنا منظمة الأوبك والتحديات التي تواجهها وطرقنا إلى مفاهيم حول المنظمة، وتوقعات العرض والطلب بالنسبة إلى منظمة الأوبك إضافة إلى التحديات التي تواجهها آلية مواجهتها، حصص الدول المشكلة لها، واجتماع منظمة الأوبك في الجزائر لرفع الأسعار.

الفصل الأول: عموميات حول البترول والعوامل المؤثرة في أسعاره

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول البترول.

المطلب الأول: ماهية البترول، المفهوم، النشأة، الأهمية.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول.

المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته.

المبحث الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول.

المطلب الأول: محددات أسعار البترول.

المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول.

خلاصة

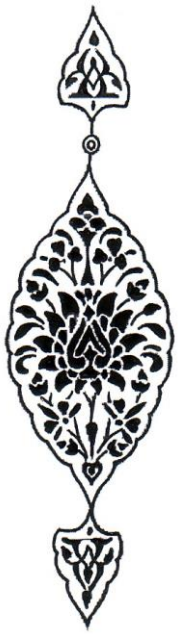

تمهيد:

يعد البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم، والقلب النابض للتجارة الخارجية والصناعة، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى " **عموميات حول البترول والعوامل المؤثرة في أسعاره**"، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المعنون بـ: **عموميات حول البترول**، أهمية البترول ومراحل تطوره وخصائصه، وبعض أنواعه، أما في المبحث الثاني المعنون بـ: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار البترول، ومن خلال العوامل المؤثرة في أسعار النفط وطرق التسعير الدولية.

المبحث الأول: عموميات حول البترول.

المطلب الأول: ماهية البترول، المفهوم، النشأة، الأهمية.

1-البترول:

النفط أو البترول (كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر " أوليوم" والتي تعني الزيت) ويطلق عليه أيضا الزيت الخام كما أن له اسم دراج "الذهب الأسود" وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافتا من اللغة الفارسية (نافت، أو نافاتا والتي تعني قابليته للسريان). [1]

وهو يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، وخاصة سلسلة الألكانات، ولكنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة من مكان لآخر ومصر الطاقة الأولية الهام (إحصائيات الطاقة في العالم).

إن النفط هو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيميائية، بما فيها الأسمدة مبيدات الحشرات، اللدائن، أو هو سائل أسود كثيف سريع الاشتعال مكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون من عنصرين الكربون والهيدروجين ويعرف باسم الهيدروكربونات ويعد النفط من الثروات الطبيعية الغير متجددة وتتسابق الدول الصناعية الكبرى على زيادة استيراده من الدول الصناعية الكبرى على زيادة استيراده من الدول المنتجة له والتي تستهلك كميات قليلة منه لقلة التنمية الصناعية لديهم ما يساهم النفط اليوم بحوالي 39% من استهلاك الطاقة العالمي وتحتوي منطقة الشرق الأوسط على أن مخزون النفط في العالم وتهتم الدول باكتشاف آبار جديدة للبترول وتطوير طرق حفر الآبار حيث أنه عادة يتم استخراج نحو 40 % من النفط والجزء الأكبـــر يظل داخل باطن الأرض ويصعب استخراجه، ومن أهم أسباب انتشار

[1] -د.سعيد خليفة الحموي ، أساسيات إنتاج الطاقة (بترول، كهرباء، الغاز) ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ،2016، ص 93-94.

النفط بسرعة نقله وتحويله إلى مشتقات، وانخفاض سعره وتوفره في كثير من البلدان التي لا تستهلك إلا القليل منه.

2-نشأته:

تعود أصول النفط إلى أنّها بقايا كائنات حيّة تعرضّت للضغط والحرارة العاليتين لمدّة زمنية تَجاوزت ملايين السنين، وتبدأ هذه الكائنات الحية بالتحلّل تحت تأثير العوامل الثلاثة السابقة، ويُشار إلى أنّ الغاز الطبيعي والنفط يتمّ إنتاجهما بنفس الطريقة؛ حيث يتواجد الغاز إلى جانب مادة الزيت الخام[1].

نشأ النفط نتيجة دفن كميات الكائنات الحية الدقيقة في أعماق المحيطات بعد أن اتسعت رقعة المساحة المائية على سطح الأرض، وتراكمت هذه الكائنات وترسبت تحت الطين والصخور والرمل في أعماق كبيرة جداً تحت الأرض، ومن ثم تبدأ مرحلة تكوين الصخور الرسوبية بفعل الضغط الهائل والارتفاع الذي يطرأ على درجات الحرارة في باطن الأرض، فيتأثر الصخر الرسوبي بعدّة عمليات كيميائية تنتج عنها مادة الكيروجين، وعند تعرّض هذه المادة الشمعية إلى درجة حرارة تصل إلى مئة درجة سيلسيوس تبدأ المكونات بالانفصال، فتنفصل المادة الغازية (الغاز الطبيعي) عن المادة السائلة (الزيت)، وحتى تتحلّل المادة السائلة الزيتية يجب أن يبقى مدفوناً في منطقة ذات عمق أكبر ممّا كانت عليه، كما يجب أن تخضع لدرجات حرارة تتجاوز المئتي درجة حراريّة، فتتعرّض جزيئات المادة للضعف والتفكك وبالتالي تتحلل.

بعد مرور فترة من الزمن تبدأ المكوّنات السائلة والغازية بالانتقال إلى طبقات أعلى من طبقات الأرض من خلال النفاذ من بين مسامات الصخور وشقوقها الدقيقة، وتعزى أسباب عملية انتقال هذه المكونات إلى وجود الماء أو الوزن الضخم الذي تتصف به الطبقات

[1] -تقرير عن النفط /mawdoo3.com

الصخرية المتواجدة في الطبقة العليا وبالتالي الضغط على الطبقات السفلية فيترسّب الزيت من شقوق الصخر ومساماته.

تتجمع المكونات السائلة (الزيت) والغازية (الغاز الطبيعي) في نوع من الصخر يُسمّى الصخر الزيتي أو الصخر الخازن، ويمتاز هذا النوع من الصخور بخاصيتين تُحفزّ المكونات على الحركة والانتقال خلاله، وهذه الصفات هي وجود المسامات والشقوق الصغيرة والفتحات فيها، والصفة الثانية النفاذية والتي تسمح بمرور السوائل ضمن المسامات التي ترتبط مع بعضها بشكل أفقي حتى تصطدم بطبقاتٍ صخريّة غير قابلة للنفاذ، فتتجمّع كميات النفط تحت صخور مكمنية أو ما يسمى بالمحابس من بينها الأقبية، والمحابس الطبقية، وقباب الملح، والصدوع.

3-أهمية البترول:

للبترول أهمية غير عادية في حياتنا حيث يلعب دوراً أساسياً وحيويا كبير فيها إذ تكمن أهمية البترول أو النفط بأنواعه في أنه يفتح العديد من فرص العمل أمام ملايين البشر حيث العمليات المتعددة له مثل التنقيب عنه وعمليات التكرير له وعمليات استخراجه ومن ثم نقله وتسويقه حيث أن البترول يشتمل على العديد من المواد والمنتجات النفطية ذات القيمة العالية والهامة والتي تدخل في المراحل الصناعية المتعددة من بداية المراحل الإنتاجية كتشغيل الماكينات والآلات الخاصة بالإنتاج حيث يلعب البترول دور رئيسي في الحضارة الصناعية والتقدم حيث استهلاك الطاقة العالمية والمتمثل في الاستهلاك اليومي المحلى بداية من الاستهلاك الشخصي له في البيوت والمنازل أو المصانع والمنشأة الصناعية ومحطات توليد الكهرباء وتشغيل السيارات والقطارات والطائرات والبواخر والسفن والآلات الحربية وصناعات التشييد مثل الحديد ومواد البناء المختلفة إذن فالبترول هو العامل المشترك والأساسي بل الضروري لكل تلك الصناعات وبالتالي لا تقدم صناعي من غيره[1].

[1]-https://www.almrsal.com/post/403327

المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول.

يمكن حصر خصائص النفط فيما يلي:

-تزايد أهمية النشاط الاقتصادي حيث أن استخدامه له علاقة طردية وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

-النفط مورد ناصب حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الاستخدام.

-يتسم النفط بطبيعته الدولية مما يجعله مادة استراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية.

-وجوده بكميات كبيرة في الدول النامية التي تستهلك منه كميات قليلة، بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية حيث تستهلك هذه الأخيرة بكميات معتبرة.

-تحيز التطور التكنولوجي المعاصرة أدت إلى تزايد الاعتماد عليه بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

المطلب الثالث: أنواع البترول ومنتجاته.

البترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن آخر باختلاف خصائصه.

أولا: أنواع البترول:[1]

تختلف أنواع النفط حسب خصائصها الكيميائية والفيزيائية من حيث اللزوجة-التطاير الخطورة السمية وغيرها والأنواع هي:

-نفط خفيف جدا Very light oil كوقود الطائرات، البنزين.

-النفط الخفيف Light oil كالديزل.

[1] -د.سعيد خليفة المحمودي ، اساسيات إنتاج الطاقة (البترول ، الكهرباء، الغاز) ، مرجع سابق ، ص 113.

-النفط المتوسط Meduim oil أغلب النفط الخام.

-النفط الثقيل heavy oil الخام الثقيل.

ثانيا: منتجاته:

البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلا بعد تصفيته أو تكرره بتحويله إلى منتجات سريعة بترولية مختلفة، غذ يستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة وهذه المنتجات البترولية هي كالآتي:[1]

المنتجات الخفيفة:
- الغاز الطبيعي $natural\ gaz$
- بنزين الطائرات $owiation\ gazolim$
- بنزين السيارات $motor\ gasolin$
- كيروسين $kérosene$

المنتجات المتوسطة:
- زيت الغاز – $gaz\ oil$
- زيت الديزل – $diesel\ oil$
- زيت التشحيم – $lubricants$

المنتجات الثقيلة:
- زيت الوقود – $banker/fael\ oil$
- الإسلفة – $hitumen$
- الشمع – wax

[1] -محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1983، ص 14.

المبحث الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول:

المطلب الأول: محددات أسعار البترول:

من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب وهذه السلعة حيث ان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التواصل إلى سعر محدد تتساوى عند الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا يسمى اقتصاديا بحالة التوازن. [1]

1-العرض والطلب والاحتياطي البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها على النفط وسعره، إن يعتبر العرض، استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة، في الـــسوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحـــة في الحقول في وقت معين، وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي ولتصديره وتحقيقا للمورد النقدي يلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم الثانية وفي الصحاري الحارة والباردة وكذلك في الجرف القاري لمناطق واقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتج للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة .

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان، كندا.

[1] -السعيد رويحح ، التطور التاريخي لأسعار البترول و اثره على الاقتصاد الجزائري ، علوم اقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013، ص 6-8.

والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ عليه دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت.

2-التنظيمات الدولية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار

2-1.منظمة الدول المصدرة للبترول:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على تشكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان ما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط الخارج حدودها في مستوى مرتفع وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منظمة. وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها (دولة عربية وأخرى غير عربية)، وقد تثبت الأهداف لهذه المنظمة.

-توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياستها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

-العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

-فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

-تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

2-2. الوكالة الدولية للطاقة:

لقد أنشأت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956م وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض، توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشطن 11-02-1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وقد شملت غفي عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

-تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.

-صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

-وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.

-تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والطاقة الشمسية وغيرها.

-تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير على أسعار النفط.

المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط:

أنواع أسعار النفط:

لقد وجدت للسلعة النفطية أسعار عديدة متكونة في السوق النفطية المحلية والدولية مع العلم أن كل سعر يختلف عن الآخر وسنبرز فيما يلي أهم هذه الأنواع مع مراعاة العوامل التاريخية من حيث ظهور وتطور هذه الأسعار.

1-1.السعر المعلن: "Posted Price"

وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت السوق النفطية تخضع لاحتكار إمبراطورية روكفيلر المطلق حيث كانت هذه الشركة هي التي تحدد سعر النفط دون أن يكون للعرض والطلب دور في تحديد ذلك.

هذه الأسعار هي التي يتم الإعلان عنها رسميا في السوق النفطية من قبل الشركات النفطية، فمنذ فترة الخمسينيات للقرن العشرين بدأت الدول المنتجة بالاهتمام بهـــذه الأسعار، وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة خاصة وأن الأسعار المعلنة هي الأساس المعول عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية.

وفي السبعينيات أخذت دول منظمة أوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية أو المستقلة حيث أصبحت الأسعار المعلنة غير معبرة فعليا عن السوق النفطية وأصبحت تعلن كأسعار اسمية للنفط الخام.[1]

[1] حمان أمال، مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2014، ص 22-23.

1-2.السعر المحقق:

هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة والتي يتفق عليها بين الأطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع والشراء.

وقد ظهر السعر المتحقق للوجود في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة (نمط المشاركة). احتسب بموجبها كميات الأسعار النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ[1].

1-3.أسعار الإشارة :(the reference price)

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين، الأسعار المعلنة والأسعار المحققة. وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في 28 تموز/يوليو1965 إفرنجي، وحدت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 كانون الثاني /يناير1967 إفرنجي، وليس على أساس الأسعار المحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

1-4.أسعار الكلفة الضريبية (the tax paid prices)

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيـــازات) الـــتي تعقدها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية. وفي نفس الوقت، تعتبر هذه

[1] -رحمان أمال، مرجع سابق، ص 23-24.

الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في الســـوق النفطية، غدا أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العامة في أراضيها، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

السعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث أن:

عائد الحكومة = الربح + الضريبة[1]

1-5.السعر الفوري (spot price):

إن هذا السعر يعني تجسيد القيمة الوحدة النفطية بوحدات معلومة خلال زمن محدد كما أن السعر الفوري ليس مستقرا بسبب ارتباطه بمقدار الاختلاف وعدم التوازن بين العرض والطلب النفطي.

إن ظهور السعر الفوري مرتبط بظهور السوق الحرة أو الفورية للنفط مع العلم أن هذه السوق النفطية العالمية بعد أن كانت من قبل سوق هامشية فعلى سبيل المثال، في سنة 1986 بلغت الكميات المتبادلة من النفط الخام في السوق الفورية 15-16 مليون برميل في اليوم ما يمثل نسبة 80% من مجموع الصادرات العالمية 31 %من مجموع الإنتاج العالمي للنفط خلال نفس السنة.

[1] -د.نواف الرومي ، منظمة الأوبك و أسعار النفط العربي الخام ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، ليبيا ، الطبعة الأولى ،2000، ص 21-23.

1-6.السعر الرسمي أو الإداري (official price):

هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو وجهة رسمية حكومية أو إدارية برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار البلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة مع العلم أن هذا السعر مرتبط حاليا بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للنفط.

1-7.السعر الترجيعي: (Net Back arrangement price)

يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم ووحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، مع العلم ان هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في أوساط الثمانينيات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذه السوق.

1-8. السعر الإرجاعي:(Rerospective arrangement price):

هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات من القرن العشرين.

1-9.سعر المقايضة النفطي (Barter Arrangement price):

هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة بالاستناد على سعر يكون أقل من السعر الفردي أو الرسمي أو يكون هو السعر المحقق، كما ان هذا السعر ظهر نتيجة وجود فائض من العرض النفطي في السوق الدولية في فترة الثمانينيات من القرن العشرين وهو يتداول في السوق الفورية من اجل تسهيل عمليات التبادل السلعي النفطي

بالاستناد على الأسعار الفورية من جانب والأسعار الرسمية الإدارية من جهة أخرى وبصورة تقل عنهما في مقداره النقدي لذلك يكون ممثلا للسعر المتحقق الوطني.[1]

العوامل المؤثرة في أسعار النفط:

حيث إن للتقلبات الكبيرة في سعر النفط تداعيات ملحوظة في اقتصادات وسياسات دول العالم قاطبة سواء المستهلك منها أو المنتج ومازال الجدل محتدما حول قضية ارتفاع أسعار النفط، وماهية الأسباب الكامنة وراء تلك الارتفاعات التي يترتب عليها ارتفاع تكلفة الطاقة والتي بدورها تتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي والنقل وبالتالي ارتفاع المستوى العام وهدف هذا المقال هو تنفيذ الوسائل والمقومات الخاصة بتلك المادة التي تعد أكثر السلع تداولا في العالم وإلقاء الضوء على أهم عاملين أساسيين يؤثران في اتجاه السوق النفطية ويؤثران في تغير أسعار النفط.[2]

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول:

إن تاريخ تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1-تطور أسعار البترول قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد كبير من الشركات اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.[3]

---

[1] -أ.بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 85-86.

[2] -سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول، الكهرباء، الغاز)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص123.

[3] -الكارتل النفطي: يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

وقد تم اعتماد نقطتين لتعسير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير.[1]

- نقطة أساس وحيدة للتسعير.
- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

الشكل(1-1): تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة 1940-1960

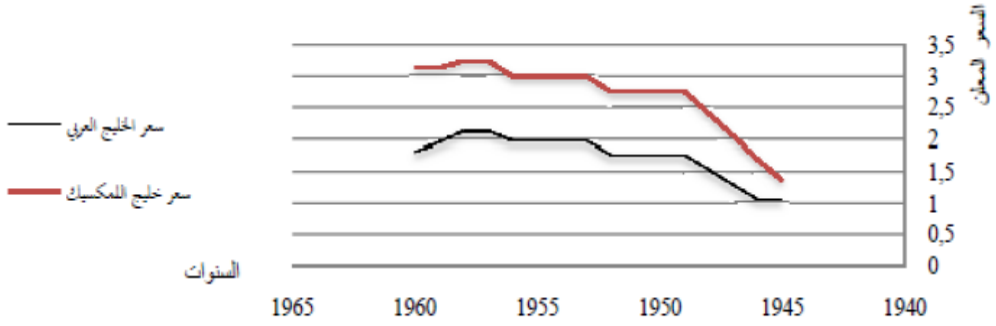

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون" **تغيرات أسعار النفط وعوائده**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد1، 2007، ص88.

2-تطور أسعار البترول في الفترة 1970-2010:

لقد شهدت هذه المرحلة عدة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيـــا وراء الإبقـــاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984 أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فـــردية التـــزمت بها أقطارها، الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987، **والشكل رقم(01) يوضح تطور الأسعار الإسمية الحقيقية من 1960 إلى 2010.** [2]

[1] -سالم عبد الحسن رسن : اقتصاديات النفط ، دار الكتب الوطنية ، طرابلس، ليبيا ، الطبعة الأولى ،1999، ص 195-196.

[2] -تقوى حسناوي ، عبد العزيز أحمد شاوش ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، دراسة احصائية للفترة 1986-2014، مذكرة ماستر أكاديمي ، علوم اقتصادية ، علوم تجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي التبسي، تبسة ، 2015-2016، ص 35-37.

الشكل (2-1) تطور أسعار النفط الإسمية والحقيقية خلال الفترة 1960 -2008.

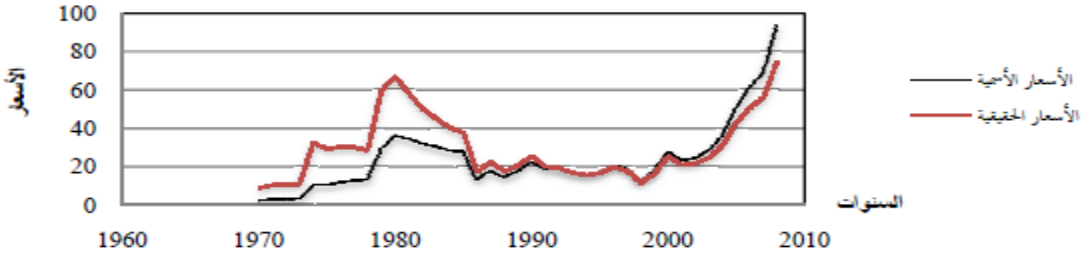

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لـ2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط www.oapec.org ص58.

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلى أن منظمة الأوبك أكدت بأن هناك اعتبارات أخرى تتعلق بسقف الإنتاج أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص لا تقل أهمية، آخذين في الحسبان أثر ذلك على الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب. وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة والتي تمثل مـــــالا يقل عن ثلاثي الإنتاج العالمي من النفط، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية وكذلك المكسيك وأنغولا واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعر النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذا ما بقي سعر سلة نفوط أوبك أقل من 22 دولار لمدة عشر أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكميـــــة إذا ارتفـــع السعر فوق 28 دولار للبرميل سلة نفوط الأوبك 20 يوما متواصلة، تعتبر الدول النفطية خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من اشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط، تواصلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط، فقد انتقل اهتماما في عام 2000 إلى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب4 مليون برميل يوميا سعيا لتهدئة السوق والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية.

الجدول (1-1): أهم السياسات التسعيرية المتخذة من طرف منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2011.

السنة	سعر سلة الأوبك	الإجراءات المتخذة من منظمة الأوبك	النتيجة
2000	27.6 دولار للبرميل	زيادة في كمية الإنتاج بهدف رفع سعر النفط الذي كان منخفض في سنة 1995 (17.5 دولار للبرميل)	-حالة من الاستقرار في سوق النفط العالمي. -تراجع مناخ المواجهة بين المنتجين والمستهلكين
2001	23.1 دولار للبرميل	تخفيض في الإنتاج نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية	-الحد من تراجع أسعار النفط
2002	24 دولار للبرميل	خفض الإنتاج إلى 1.5م/ب/ي	ارتفاع في سلة أوبك ضمن النطاق السعري (22-28 دولار للبرميل)
2003	28.8دولار للبرميل	زيادة الإنتاج بـ1.5م/ب/ي نتيجة لنقص في حصة العراق من النفط بسبب الحرب عليها في 2003	استقرار سوق النفط العالمي
2004	36دولار للبرميل	زيادة في امدادات النفط نتيجة لارتفاع الطلب عليها	ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2005	50.6 دولار للبرميل	زيادة في الامدادات بسبب ارتفاع الطلب عليه بسبب توقف امدادات النفط خارج أوبك	ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2006	94.08دولار للبرميل	انخفاض الطلب على النفط، نتيجة حدوث أسوأ أزمة مالية عالمية بسبب انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية	-تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية أثر سلبا على سوق النفط
2009	60.88دولار للبرميل	خفض الحصص الإنتاجية في ثلاث مناسبات مختلفة ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2مليون ب/ي وهو اعلى مستوى للخفض على إطلاق	-مزيد من التدهور والفوضى المالية، والعالم يمر بأسوأ حالات الركود الاقتصادي وكذلك النمو السلبي للبلدان الصناعية وتباطؤ في البلدان النامية
2010	77.38دولار للبرميل	استقرار المنظمة في تطبيق التخفيض والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير	-بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة لعام 2009
2011	107.4دولار للبرميل	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي	ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في السوق

المصدر: من إعداد الطلبة استناد إلى تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الأوبك 2000-2011.

الشكل رقم(3-1) يوضح الأسعار الفورية لسلة خدمات الأوبك2000-2011

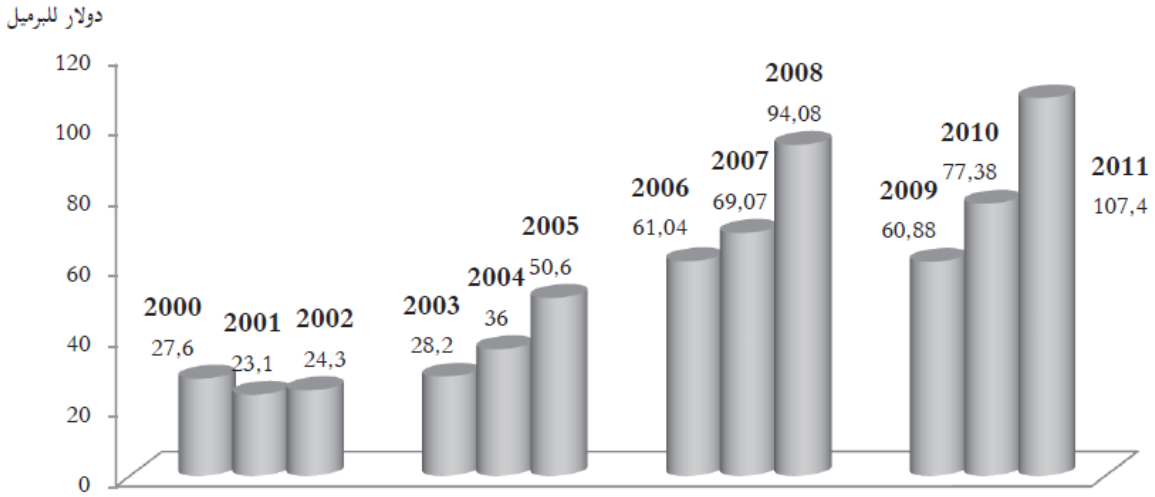

المصدر: من إعداد الطالب استنادا من التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك.

ما على الرسم البياني يدل على أن الأكثر من الســـنوات الـ 15 الماضية أو نحو ذلك، ومستوى القابلية للتغيير في سعر النفط قد تحركت بشكل عام صعودا، مع متطلبات ملحوظة التنقيط هذا الاتجاه العام 3-4 سنوات.

-صناعة النفط تقوم على كثافة رأس المال والتكنولوجيا وارتفاع تكلفة رأس المال فيها مقابل تكاليف تشغيلية منخفضة نسبيا.

-اعتماد العمليات الإنتاجية على النفط للطاقة، فضلا عن عديد العمليات الإنتاجية الأخرى التي تستخدم مشتقات النفط كمادة خام البلاستيك، المطاط، الأسمدة...الخ.

-الطبيعة التكاملية في مجال إنتاج النفط على كل المحاور حيث أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج تعتمد على سابقيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن إنتاج البترول يعتمد على التطورات التي تحدث في إنتاج بدائله.

خلاصة:

من خلال تسليط الضوء على العموميات النظرية حول البترول والعوامل المؤثرة في أسعاره، تبين لنا أن البترول يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، حيث تتمحور أهميته في فتح العديد من فرص العمل أمام الملايين من البشر وارتأينا إلى أهم العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار البترول التي تتجلى في العرض والطلب، ومن أهم خصائصه أيضا نستطيع القول أيضا أن تزايد أهمية النشاط الاقتصادي حيث أن استخدامه له علاقة طردية وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: منـظمـــة الأوبـــك والتحديات التي تواجهها

تمهيد.

المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC

المطلب الأول: مفاهيم حول منظمة أوبك.

المطلب الثاني: اللجنة الاقتصادية في منظمة أوبك.

المطلب الثالث: توقعات العرض والطلب بالنسبة لمنظمة الأوبك.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه منظمة الأوبك وحصص الدول المشكلة لها

المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمة أوبك وآلية مواجهاتها.

المطلب الثاني: حصص دول منظمة الأوبك.

المطلب الثالث: اجتماع منظمة OPEC في الجزائر لرفع الأسعار.

خلاصة

تمهيد:

تعد منظمة الأوبك هي اللاعب الأساسي في السوق النفطية في كونها تسيطر على ثلثي صادرات النفط الخام في العالم وحصتها المقدرة بـ 40% من الناتج العالمي المقدر بـ 70% من الاحتياطي العالمي للنفط، كما أنها تهدف أيضا إلى تحقيق سعر عادل للنفط.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى: منظمة الأوبك والتحديات التي تواجهها، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول المعنون بـ "منظمة الدول المصدرة للبترول"، مفاهيم عامة حول المنظمة، واللجنة الاقتصادية الخاصة بها، وتوقعات الطلب والعرض بالنسبة لمنظمة الأوبك.

أما في المبحث الثاني المعنون بـ "التحديات التي تواجه منظمة الأوبك وحصص الدول المشكلة لها" التحديات التي تواجه المنظمة وآليات مواجهتها، وحصص دول منظمة الأوبك في الجزائر لرفع الأسعار.

المبحث الأول : منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC[1]

أحدثت منظمة أوبك تغييرا جذريا في هيكل العلاقات والقوي بالصناعة البترولية انعكس بالضرورة على مراكز توجيه والسيطرة على قنوات توزيع البترول، ورغم أن هذا التغير لم يأت دفعة واحدة، بل استغرق قرابة العشر سنوات ليكتمل أثره الهام، فإن الواقع الحالي لصناعة البترول العالمية وصناعات البترول المحلية لا يمكن فهمه إلا بفهم تكوين وسياسات الأوبك، ولا يمكن عزله عنها، ولتوضيح ذلك نقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب كالتالي: المطلب الأول مفاهيم حول منظمة أوبك، المطلب الثاني اللجنة الاقتصادية في منظمة الأوبك، المطلب الثالث منظمة أوبك والمنظمات الإقليمية والعالمية، المطلب الرابع التحديات التي تواجه منظمة أوبك وآلية مواجهاتها.

المطلب الأول: مفاهيم حول منظمة أوبك.

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع كالتالي: الفرع الأول نشأة وأهداف منظمة أوبك، الفرع الثاني أسباب التأسيس والعضوية داخل منظمة أوبك، الفرع الثالث الهيكل التنظيمي وسلة خامات منظمة أوبك.

الفرع الأول: نشأة وأهداف منظمة أوبك:

1-نشأة منظمة أوبك:

تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للبترول في منظمة تنسق سياساتهم وتوحد كلمتهم في موقف تفاوضي واحد أو متجانس غير متنافس في مواجهة الاحتكارات العالمية التي سيطرت على صناعة البترول، حيث دعت الحكومة العراقية إلى اجتماع يضم الدول الكبرى المصدرة للبترول، وانعقد الاجتماع في بغداد

[1] : تمثل هذه الأحرف OPEC الكلمات الأولى من اسم المنظمة بالإنجليزية وهي :

Organisation of Patroleum Exporting Countries

في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 بحضور ممثلين عن كل من إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا.[1]

وقد انبثق عن الاجتماع عقد اتفاقية إنشاء الأوبك كمنظمة دائمة ذات كيان دولي أعضائه المؤسسون هم الدول الخمسة التي حضرت اجتماع بغداد، وتم تسجيلها في الأمم المتحدة في نوفمبر 1960، واختيرت جنيف (سويسرا) مقرا لها (ثم انتقل مقرها فيما بعد إلى فيينا (النمسا))، وأعلن أن كل بلد يصدر كميات مهمة من البترول الخام يستطيع أن يصبح عضوا جديدا إذا وافق على انضمامه بإجماع الأعضاء المؤسسين، على أن تكون مصالحه متشابهة من مصالح الدول الأعضاء، ثم انظمت إليها بالتدرج 8 دول أخـــرى هي قطر 1961، ليبيا وإندونيسيا 1962،الإمارات العربية المتحدة 1968، ثم الجزائر 1969 والإكوادور 1973 ونيجيريا 1981 والغابون 1985[2]، ثم انسحبت كل من الإكوادور والغابون ديسمبر 1992 وجانفي1995[3]، على التوالي ليستقر أعضاء المنظمة حاليا على 12 عضوا حيث انضمت أنغولا في فيفري 2007.

2-أهداف منظمة أوبك:

لا تعد منظمة الأوبك مؤسسة تجارية، وبالتالي لا تمارس أي أعمال تجارية، ولا تبرم عقود بيع وشراء، وبالتالي فهي ليست أحد مكونات قنوات توزيع البترول، ومع ذلك فأهدافها وسياساتها ومقرراتها تؤثر مباشرة على قنوات توزيع البترول لأنها ملزمة لأعضائها الذين هم بائعو البترول الرئيسيين في العالم.

وقد تضمن إعلان قيام منظمة الأوبك تحديدا واضحا لأهدافها التي يمكن تلخيصها كما يلي:

---

[1] -صديقي محمد عفيفي، تسويق البترول، عين شمس، الطبعة التاسعة، 2003، ص 390

[2] -Chems Eddine Chitour : La politique et le Nouvel ordre Pétrolier international, Edition dahlab,alger, 1995 p 141

[3] -http://taz/ClearanceEMEUEnergyMarket/cabs/opec.html.11/29/2004 p1

1-توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة.

2-العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار.

3-العمل على إعادة الأسعار إلى مستواها السابق.

4-العمل على أن يكون تعديل الأسعار في المستقبل بالتشاور بين الشركات وحكومات الدول الأعضاء.

5-العمل على وضع نظام لتأمين استقرار الأسعار بوسائل فيما بينها تنظيم الإنتاج مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وإمداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين.

6-تجنب أي أعمال تنافسية من قبل عضو على حساب الآخر، خصوصا إذا انطوى على عقوبة تقدم عليها الشركات ضد واحد أو أكثر من الأعضاء.

الفرع الثاني: أسباب التأسيس والعضوية داخل منظمة أوبك:

1-أسباب تأسيس منظمة أوبك:

يمكن حصر أهم الأسباب التي حملت العراق والعربية والسعودية والكويت وفنزويلا وإيران على تأسيس الأوبك فيما يلي:

1-إن العامل المباشر لتأسيس منظمة أوبك كان بالتأكيد التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الاحتكارية في الأسعار المعلنة دون استشارة حكومات البلدان التي ينتج منها النفط متجاهلة بذلك مصالح هذه البلدان مما أدى إلى انخفاض معدل إيراداتها النفطية وبالتالي إرباك خططها التنموية. وقد قامت شركات النفط فيفري عام 1959 بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الفنزويلي بمقدار 0.05 إلى 0.25 دولار للبرميل وبمقدار 0.18 دولار للبرميل الشرق الأوسط، وأقدمت في شهر أوت 1960 على إجراء تخفيض آخر في الأسعار المعلنة لنفط المنطقة العربية وإيران بمقدار 0.04 إلى 0.14 دولار للبرميل، وعلى آثاره تمت مشاورات بين

المسؤولين عن السياسة النفطية في المنطقة العربية وفنزويلا وإيران لاتخاذ التدابير من أجل الوقوف بوجه التقلبات في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

2-كانت العلاقات القائمة بين حكومات الدول المصدرة للنفط وشركات النفط غير متكافئة ومنحت الامتيازات إلى هذه الشركات في وقت كانت فيه الحكومات تحت النفوذ السياسي لدول أخرى، فلم تكن لديها حرية الاختيار.

3-1950-1951 بدأ تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح وظهر ما يسمى بالسعر المعلن، وهو الواسطة لاحتساب الوارد الحكومي من البرميل الواحد، إلا أن هذا السعر لم يعكس دائما حقيقة السوق.

4-أعطيت للنفط أهمية خاصة ضمن إطار جامعة الدول العربية، إذ شكلت لجنة من الخبراء العرب في جوان 1952 ودرست هذه اللجنة مشاريع نفطية مشتركة وتوحيد السياسات النفطية للدول العربية وأدى كل ذلك إلى عقد مؤتمر البترول العربي في عام 1959 والذي عزز فكرة إنشاء تجمع نفطي بين الدول المصدرة للنفط.

2-العضوية داخل منظمة أوبك:

العضوية في منظمة الأوبك نوعين كاملة ومشاركة، والأعضاء الكاملون هم الأعضاء المؤسسون للمنظمة، الذين مثلو في مؤتمر بغداد والذين وقعوا على الاتفاقية الأصلية لإنشاء المنظمة.

كما يشمل هذا الوصف كذلك الدول التي يوافق المؤتمر على طلب انضمامها إلى عضوية المنظمة. ولابد من توافر ثلاث شروط لكي تحصل دول أخرى خلاف الدول المؤسسة على العضوية الكاملة في المنظمة، إذ ابد أن تكون مصدرة للنفط وبكميات وفيرة ولها مصالح تماثل أساسا مصالح البلدان الأعضاء. كما أنه لابد من مواقفة ¾ الأعضاء الكاملي العضوية، بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين على طلب الدولة المعنية.

وقد انضمت قطر كعضو كامل العضوية إلى المنظمة بعد نحو أربعة أشهر من تأسيسها. وذلك بعد القرار الذي اتخذته المنظمة رقم 4/2 عام 1961.

أما العضوية المشاركة فهي تعني الدول التي لا تنطبق عليها الشروط السابقة، والتي يجوز قبولها كعضو مشارك طبقا لشروط يحددها المؤتمر. بشرط حصولها على موافقة تصويتية مماثلة لتلك المطلوبة للقبول في العضوية الكاملة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي وسلة خامات منظمة أوبك:

1-الهيكل التنظيمي للمنظمة:

تطور الهيكل التنظيمي للمنظمة حتى أصبح يتكون من أرع هيئات:[1]

1) المؤتمر: وهو السلطة العليا في المنظمة ويتكون من وفود الدول الأعضاء ويرأس كل وفد وزير البترول في الدولة العضو، ويعقد المؤتمر مرتين في العام على الأقل، إلا أن من حق مجلس المحافظين أو رئيس المجلس أن يدعو إلى عقد اجتماع غير عادي للمؤتمر، وتتخذ قرارات المؤتمر بالإجماع، ويتولى المؤتمر وضع السياسة العامة للمنظمة، والنظر في التقارير والتوصيات المقدمة من مجلس المحافظين، وإقرار ميزانية المنظمة وتعديل دستور المنظمة وتعيين رئيس مجلس المحافظين والسكرتير العام ونائبه ومراقب الحسابات، والنظر في طلبات الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة.

2) مجلس المحافظين: يتكون المجلس من محافظ عن كل دولة، ويتم تنفيذ قراراته بالأغلبية البسيطة ويجتمع مرتين في السنة مع جواز عقد استثنائي، ويختص المجلس بإدارة أعمال المنظمة والإشراف على تنفيذ قرارات المؤتمر وإعداد الميزانية وتقرير الحسابات، وتعيين رؤساء الإدارات وإعداد أعمال المؤتمر.

[1] -مني البرادعي، مذكرات في الاقتصاد البترولي، ص 237، 238

3) السكرتارية: تقوم السكرتارية بالوظائف التنفيذية للمنظمة وفقا لأحكام دستورها وتوجيهات مؤتمرها بالتنسيق مع مجلس المحافظين، وتتكون إدارات السكرتارية الرئيسية من الإدارة الإدارية وشؤون الأفراد، والإدارة القانونية، وإدارة العلاقات العامة ومكتب السكرتير العام وإدارة الأبحاث.

4) اللجنة الاقتصادية: التي تأسست في عام 1964، وتعمل على مراقبة ثبات الأسعار العالمية للبترول ودراستها باستمرار ومن ثم فهي تقوم بجمع المعلومات الضروري عن الأسعار وتقييمها وتقديم تقارير شهرية بشأنها.

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك.

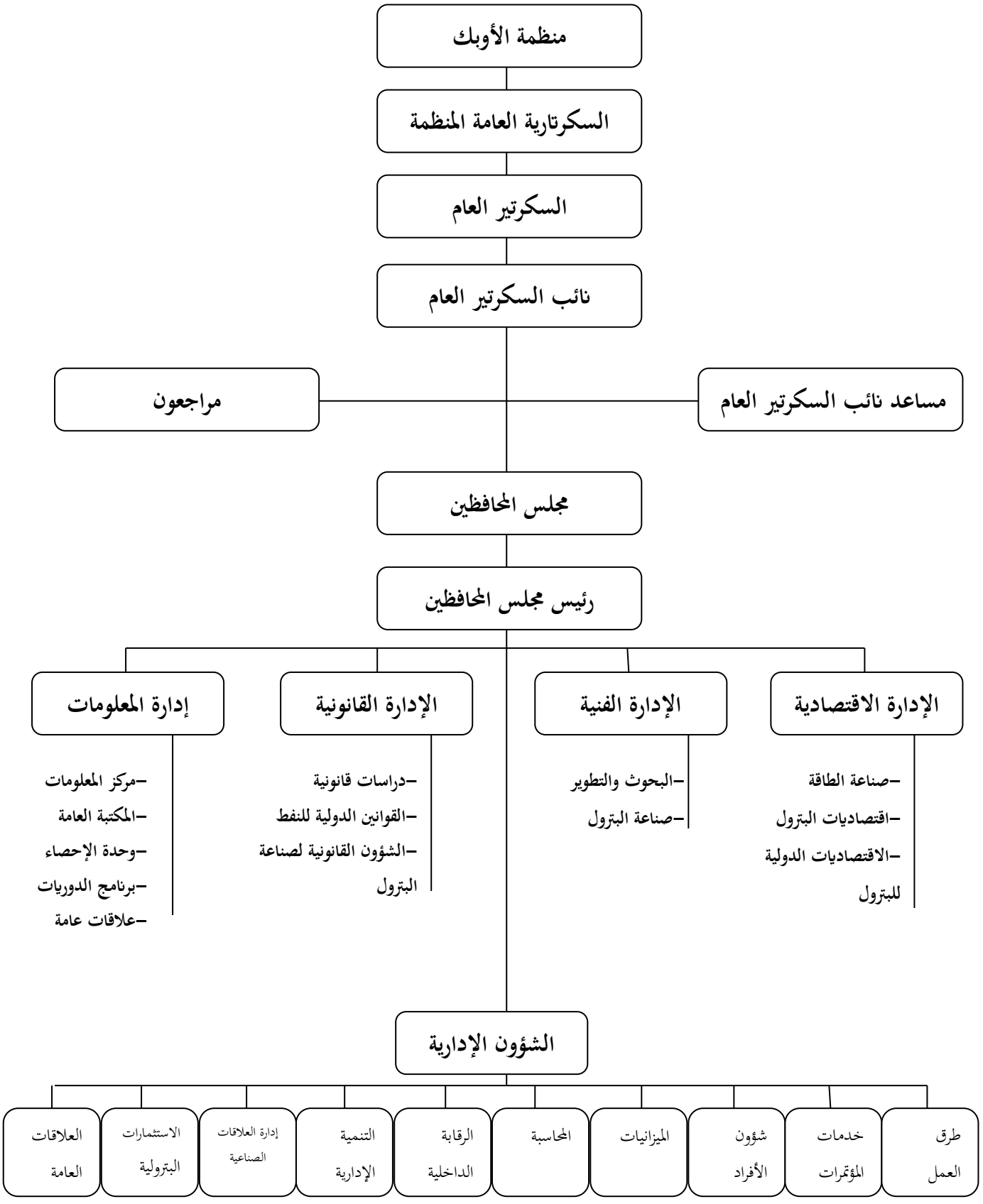

المصدر: فريد النجار: إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة، قراءات استراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية،2006، ص210.

2- سلة خامات منظمة أوبك opec

إن استمرار فائض العرض النفطي من أطراف خارج أوبك بصورة خاصة وكذلك بعض بلدان أوبك، مما أدى إلى ضغوط مستمرة على انخفاض الأسعار النفطية في السوق الفورية. وكذلك أسعار أوبك مما جعل أوبك تقرر في عام 1987 الاستناد على تغير أسعار سلسلة من الأنواع النفطية في السوق الفورية. واعتماد متوسط السعر لتلك الأنواع السعرية كسعر إشارة لتحديد سعر نفط منظمة أوبك أو ما يسمى بسعر الإشارة لسلة نفط أوبك. وهذه الأنواع النفطية المختارة عددها سبعة منها ستة لأعضاء منظمة أوبك والسابع من خارجها للمكسيك وهي: [1]

Algeria's Saharan Blend	مزيج النفط الصحراوي الجزائري
Indonisia's Minas	*نفط الميناس الأندنوسي
Negeria's Bonny Light	*نفط بوني النيجيري الخفيف
Saudi Arabia's Light	*النفط العربي الخفيف
Venzezla Tiguana	*نفط تيجوانا الفنزويلي
Mexico Isthimus	*نفط أستيموي المكسيكي
Duabi	*نفط دبي

هذه الأنواع النفطية السبعة المختارة غالبيتها هي أربعة أنواع من النوع المتوسط في درجة كثافته النوعية 32-33° والثلاثة الباقية من النوع الخفيف بين درجة 34-36-44°.

وهذا تجسيد عملي لواقع تطور الطلب النفطي العالمي، طلب كثير على الأنواع الخفيفة وأقل مستوى على الأنواع المتوسطة.

هذا وإن الجدول رقم (1-2) يوضح ذلك:

[1]- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الجزائر، ص 444.

الجدول رقم (1-2): تطور أسعار النفط الخام لسلة النفوط السبعة المختارة من أوبك في السوق الفورية (السعر/دولار/برميل)

نوع النفط	1987	1988	1989
1- صحاري (الجزائر) 44°	18.36	15.14	18.53
2- ميناس (أندونيسيا) 33°	17.18	15.10	17.63
3- بوني الخفيف (نيجيريا) 36°	18.50	15.11	18.50
4- عربي خفيف (السعودية) 34°	17.23	13.40	16.21
5- دبي (الإمارات) 32°	16.32	13.18	15.64
6- تياجونا (فنزويلا) 32°	17.49	13.58	16.95
7- إيستموس (المكسيك) 32°	17.81	14.19	17.72
سعر الإشارة السلة- أو معدل السعر للنفوط المختارة	17.73	14.24	17.31

المصدر: محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الجزائر، ص 445

المطلب الثاني: اللجنة الاقتصادية في منظمة أوبك.

تعد اللجنة الاقتصادية لمنظمة الدول المصدرة للبترول كجهاز متخصص دائم، عملا بقرار المنظمة الرقم 50/7، واستنادا إلى "المادة 41" من النظام الأساسي للمنظمة.[1]

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع كالتالي: الفرع الأول أهاد وأعمال ومهام اللجنة الاقتصادية، الفرع الثاني: تشكيل اللجنة الاقتصادية، الفرع الثالث النصوص المالية للجنة الاقتصادية.

[1]-www.AlMoatel.com

الفرع الأول: أهداف وأعمال ومهام اللجنة الاقتصادية:

1-أهداف اللجنة:

المساعدة على إيجاد الاستقرار في أسعار البترول العالمية بمستويات عادلة، تماشيا مع الروح والمبادئ، التي نصت عليها قرارات المنظمة الأرقام 1/1، 32/4، 42/5.

2-أعمال ومهام اللجنة:

تباشر اللجنة أعمالها من خلال الإطار العام لسكرتارية المنظمة بالآتي:

أ-إجراء الاتصالات الضرورية مع الهيئات الخاصة والعامة وخصوصا في مجال البترول.

ب-دراسة وضع الأسعار بصورة دائمة.

ت-عمل الدراسات، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهدافها.

ث-تقديم تقارير شهرية إلى الدول الأعضاء في المنظمة عن وضع أسعار البترول شاملة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ج-دراسة جميع العوامل الاقتصادية وغيرها، التي تؤثر على أسعار البترول.

ح-إعداد التوصيات بشأن ما تتوصل إليه من وقائع، وعرضها على المؤتمر عن طريق الأمين العام.

خ-تقديم تقرير من خلال الأمين العام عن كل اجتماع للمؤتمر عن نشاطها، من أجل تمكينه من توجيه الإرشادات والتعليمات اللازمة.

الفرع الثاني: تشكيل اللجنة الاقتصادية:

أ-مجلس اللجنة:

1-يتكون من نائب أمين عام للمنظمة، والممثلين الذي تعينهم الدول الأعضاء، ومنسق أعمال اللجنة.

2-يكون المجلس مسؤولا تجاه المؤتمر عن إنجاز مهام اللجنة.

3-يكون نائب أمين عام المنظمة رئيسا للمجلس.

4-يجتمع المجلس مرتين في السنة على مراحل مناسبة يحددها المجلس أ، رئيسه بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة.

5-تعقد اجتماعات المجلس في مقر المنظمة، كما يجوز عقدها في أي من الدول الأعضاء أو في أي مكان آخر متى وجد ذلك مناسبا.

6-يجوز عقد اجتماع استثنائي للمجلس، بناء على مبادرة من الرئيس، أو بناء على طلب أحد أعضاء المجلس.

7-ينبغي أن يمثل كل بلد عضو في المنظمة في جميع اجتماعات المجلس، إلا أن النصاب المكون من الأغلبية البسيطة لعدد الحضور من ممثلي الدول الأعضاء، يكفي لعقد الجلسة.

8-لكل ممثل عن الدول الأعضاء صوت واحد، وتتخذ توصيات المجلس بالأغلبية البسيطة وليس بأقل من نصف عدد ممثلي الدول الأعضاء.

ب-ممثلو الدول الأعضاء:

1-يعين كل عضو في المنظمة ممثلا واحدا في مجلس اللجنة يعرف بالممثل الوطني، ويعمل بصفة ضابط اتصال بين السلطة البترولية المعنية في بلده ومنسق أعمال اللجنة.
2-على ممثلي الدول الأعضاء تحليل وضع الأسعار المحققة لصادرات البترول في بلد كل منهم، وإمداد اللجنة عن طريق منسق أعمالها بجميع المعلومات اللازمة وخصوصا الجداول الدورية لقياس الأسعار.

ج-موظفو اللجنة:

1-الموظفون هم: منسق أعمال اللجنة، ومن يعينهم رئيس مجلس اللجنة، بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة من موظفي السكرتارية.

2-يعمل الموظفون تحت إشراف أعمال اللجنة، الذي يكون مسؤولا بشكل مباشر تجاه مجلس اللجنة.

3-يعد الموظفون تقارير، من شأنها مساعدة مجلس اللجنة على دراسة وضع أسعار البترول بصورة دائمة.

الفرع الثالث: النصوص المالية للجنة الاقتصادية:

تتحمل الدول الأعضاء المعنية التعويضات وأجور السفر والنفقات الأخرى، ويجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أو لأي من أعضاء مجلس اللجنة، عن طريق الأمين العام، التقدم إلى المؤتمر بأي تعديلات مقترحة على النظام الأساسي للجنة.

المطلب الثالث: توقعات العرض والطلب بالنسبة لمنظمة الأوبك:

الفرع الأول: التوقعات بالنسبة لمنظمة الأوبك:

يتوقع أن يتم تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تتزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة 2010 إلى 2030 بحوالي 21.7 مليون برميل يوميا لتصل إلى حوالي 59.7 مليون برميل يوميا خلال عام 2030.

ويتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلى حوالي 75.4% خلال عام 2030، كما يتوقع أن تبلغ نسبة مساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الإنتاج العالمي حوالي 35.6% خلال عام 2030.

تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقاتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس فقط بسبب العوامل الجيوسياسية الداخلية الخارجية وعوامل

عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفوطها بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسعة الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقديرها.

من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي 530 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2011-2015، وتبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي 81% يستحوذ النفط على نسبة 42% منها.

تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايدا في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة 50مليون برميل يوميا في أفق 2030 ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية. إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياطها المؤكد.[1]

الجدول رقم (2-2): توقعات العرض والطلب على النفط من سنة 2007 إلى 2030.

الوحدة: مليون برميل يوميا

	2007	2015	2030	التغيير في2030
الطلب العالمي على النفط	86.0	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	49.1	50.0	52.0	2.9
دول خارج الأوبك	36.9	48.5	64.3	27.4
العرض العالمي على النفط	86	98.5	116.3	30.3
منظمة الأوبك	35.5	46.0	60.6	25.1
دول خارج الأوبك	50.5	52.5	55.7	5.2

المصدر: التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد، سلسلة سامبا، سبتمبر2008، ص5

www.samba.com

[1] -سالم بوغرارة، نفس المرجع السابق، ص39.

توقعات العرض:

لتلبية الطلب المتزايد على النفط ومشتقاته بكافة أشكالها، من المتوقع أن يبلغ إجمالي العرض في عام 2030 نحو 111.2 مليون برميل يوميا، بارتفاع قدره 28.2 مليون برميل مقارنة بعام 2008 و يستند التوقع إلى افتراض أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تسعى إلى الحفاظ على حصتها السوقية من خلال رفع طاقتها الإنتاجية عبر زيادة الاستثمار في القطاع النفطي وبالتالي، من المتوقع أن يشكل الإنتاج النفطي(الوقود السائل بكافة أشكاله) لمنظمة الأوبك نحو40% من الإنتاج العالمي كذلك فإن الزيادة المتوقعة في إنتاج السوائل النفطية التقليدية(النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والمتكثفات) سيأتي منها نحو 12.4 مليون برميل يوميا من دول الأوبك، في حين أن 8.6 مليون برميل يوميا من السوائل التقليدية سيكون مصدرها دول خارج الأوبك.[1]

توقعات الطلب:

الدول الصناعية: والتي تضم دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي وصل الطلب على النفط لديها إلى القمة وبدأ في الانحدار التدريجي، نتيجة لوصول اقتصادياتها إلى مرحلة النضج، وضعف فرض النمو الاقتصادي المرتفع، وسهولة التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة، والوصول إلى (درجة تشبع الرغبات الأساسية) مع ضعف النمو السكاني، تضاف إلى ذلك سياسات ترشيد الطاقة، والاهتمام الزائد بقضايا أمن الامدادات، وقضايا حماية البيئة، إن احتمال استمرار انخفاض الطلب هو الأقرب إلى الواقع، وإن كان انخفاضا صغيرا وتدريجيا، وقد ينحدر إجمالي استهلاك الدول الصناعية إلى 40 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، بعد أن كان في حدود 50 مليون برميل يوميا في عام 2005، وستكون نسبة استهلاك

[1] –سالم بوغرارة، السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2011–2000)، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2012–2013، ص38.

هذه الدول من إجمالي الطلب العالمي 42%، بعد أن كانت حوالي 63% منذ عقدين من الزمن فقط.[1]

الدول الناشئة: كالصين، والهند، والبرازيل، وهي دول تتميز بنمو اقتصادي جيد، حتى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، وتتميز ببداية الرخاء والتقدم الاجتماعي ونمو الطبقة المتوسطة، وزيادة عدد السكان، والعمل على اخذ دور اقتصادي متميز على المستوى الدولي، هذه الدول الناشئة من المتوقع أن يستمر نموها الاقتصادي بشكل جيد خلال بقية هذا العقد والعقود القادمة، ونتيجة لذلك، فإنه من المتوقع أن يستمر الطلب على النفط فيها، ويشكل أعلى المعدل العالمي، فالصين التي كانت مصدرة للبترول منذ أقل من عشرين عاما، أصبحت الآن ثاني أكبر دولة مستهلكة للبترول وثالث دولة مستوردة، ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الصيني من النفط من 7.5مليون برميل يوميا في الوقت الحاضر إلى أكثر من 12 مليون برميل يوميا في عام 2020، هذا الارتفاع في الطلب ينطبق وإن كان بنسب مختلفة على الدول الناشئة الأخرى كالهند، والبرازيل وروسيا، واندونيسيا، وغيرها. ومن المحتمل أن يصل إجمالي الطلب في الاقتصاديات الناشئة في عام 2020 إلى حوالي 35 مليون برميل يوميا، أو ما نسبته 36% من إجمالي الطلب العالمي، بعد أن كان أقل من 10% في عام 1999.[2]

[1] –إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق النفط العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت2009، ص15.

[2] –ابراهيم بن عبد العزيز المهنا، نفس المرجع السابق، ص16.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه منظمة الأوبك وحصص الدول المشكلة لها

المطلب الأول: التحديات التي تواجه منظمة أوبك وآلية مواجهاتها:

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع حيث يتناول الفرع الأول استراتيجيات منظمة الأوبك المتعلقة بالأسعار، وفي الفرع الثاني التحديات ذات البعد الاستراتيجي، وفي الفرع الثالث آليات مواجهة هذه التحديات في المستقبل.

الفرع الأول: استراتيجيات منظمة الأوبك المتعلقة بالأسعار:

لقد تبنت منظمة أوبك عدة استراتيجيات تتعلق بالأسعار، وذلك خلال أربع فترات كانت على النحو التالي:[1]

1- الفترة الأولى الممتدة من عام 1980 إلى عام 1983.

2- فترة استراتيجية الدفاع عن السعر من عام 11983 حتى عام 1985.

3- فترة استراتيجية الدفاع عن حصة السوق من عام 1986 إلى عام 198.

4- فترة البحث عن استقرار السوق 1998-2000.

وقد شهدت بداية الفترة الأولى بفعل الحرب الإيرانية –العراقية ارتفاعا في أسعار النفط بأكثر من الضعف، أي من 13 دولار للبرميل عام 1978 إلى 33 دولار للبرميل عام 1981. ويرجع ذلك الارتفاع بالأساس إلى انخفاض الإنتاج العراقي بمقدار 1 مليون برميل يوميا ليصل إلى 2.6 مليون برميل يوميا في عام 1980 مقارنة بعام 1979، وليبلغ في نهاية الفترة (1983) حوالي 1.1 مليون برميل يوميا فقط. وإلى انخفاض الإنتاج الإيراني بحوالي 1.4 مليون برميل يوميا ليصل إلى 1.8 م ب/ي عام 1980 ثم إلى 2.4 مليون برميل يوميا في نهاية عام 1983، يـــذكر أن إنـــتاج إيران من النفط قبل هذه الأحداث كان في حدود 5 مليون برميل يوميا.

[1] –عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 125، ربيع 2008، الكويت ص 17/18

أما خلال الفترة الثانية، فقدى تم المشروع في مارس 1983 في تطبيق استراتيجية الدفاع عن السعر في اجتماع أوبك في لندن حيث قررت أوبك ولأول مرة تخفيض أسعار التعاقد " بنحو 5 دولارات لتصل إلى 29 دولار للبرميل. Notified Contractuel Price المعلنة.

وظلت هذه السياسة مطبقة حتى صيف عام 1985 عندما انخفض إنتاج المملكة العربية السعودية (المنتج الأساسي في منظمة الأوبك) ليصل إلى ما يزيد لقليل عن 03 مليون برميل يوميا بعدما كان في حدود 9.9 مليون برميل يوميا عام 1980. وقامت السعودية بعد التي تعتمد Netback Pricing ذلك بتبني سياسة ما يعرف بالطريقة التراجعية للتسعير بصورة عامة على حصيلة المنتجات الناتجة عن التكرير مضروبة في أسعارها ومطروحا منها أجور التكرير، وفي أواخر السنة ذاتها إنتهجت جميع دول أوبك نفس السياسة في عملية التسعير. وقد حاولت أوبك خلال الفترة الثانية التي اتصفت ببداية التعامل في الأسواق الفورية والمستقبلية، وبوجود خام إشارة وحيد وهو الخام العربي الخفيف، وبارتفاع نسبي في مستوي المخزونات النفطية التجارية في الدول الصناعية، تحديد حصص إنتاجية منخفضة نسبيا لبلدانها الأعضاء من أجل تحقيق استقرار وتوازن في الأسعار السائدة في السوق النفطية خلال تلك الفترة.

وفي نهاية الفترة الثانية، أي من ديسمبر 1985 حتى فيفري 1986، انهارت أسعار النفط وانخفضت إلى أقل من 10 دولارات للبرميل، ليتأكل بذلك نظام التسعيري الذي استمر لفترة 7 سنوات في الإتجاه الصاعد. واتفقت بلدان أوبك في ديسمبر 1986 على هدف سعري وهو 18 دولار للبرميل، ولكن ذلك الهدف بدأ يتلاشى في جانفي 1987 وظلت الأسعار منخفضة نسبيا خلال تلك الفترة 1986-1998 بتطبيق استراتيجية حصة السوق. وبناء على تلك الاستراتيجية تمكنت أوبك من استعادة بعض ما فقدته من حصتها في السوق النفطية حيث ارتفعت من 30% إلى 41% مقارنة بحوالي 50% في 1973. وشهدت فترة 1986-1998 بداية العمل بسلة خامات أوبك.

وخلال الفترة الرابعة والأخيرة أي منذ عام 1998، تبنت بلدان أوبك استراتيجية تحقيق التوازن في السوق النفطية، وكان الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير الذي شهدته إبان الأزمة المالية الأسيوية والوصول بها إلى مستويات معقولة تلقي القبول من البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء.

الفرع الثاني: التحديات ذات البعد الاستراتيجي:

1- إن عدم وجود نمو في احتياطات النفط العالمية لمقالة النمو المتواصل يفرض على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط العديد من التحديات، يعجل بانتقال العالم إلى مرحلة ما بعد النفط، لكن الأمر المؤكد أن هذا الانتقال لن يتم في الأجل القصير، مما يعني أن هناك أزمة في سوق النفط ستفرض نفسها على العالم، وربما تستحكم حلقاتها خلال السنوات الثلاثين القادمة إذا بقيت الظروف الحالية كما هي، وهو ما سيجعل منتجي ومستهلكي النفط يبحثون عن سياسات وآليات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة التي لم يعد يجدي معها التأثير في جانبي العرض والطلب كما كان يحدث طوال السنوات الماضية، لأن الطلب يتزايد رغم استمرار ارتفاع الأسعار، ولم تجد سياسات أوبك لتهدئة السوق عن طريق زيادة المعروض، خلافا لقانون العرض والطلب الذي لم يعد بقرة مقدسة في سوق النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة.[1]

2-إذا قمنا بتحييد العوامل السياسية مؤقتا، رغم عدم منطقية ذلك في سوق النفط، فإن هذا الوضع سيجعل الدول المنتجة للنفط أمام معظلة تتمثل في ضرورة مضاعفة الإنتاج خلال ثلاثة عقود قادمة، وهو أمر مكلف للغاية، وقد يكون شبه مستحيل في ظل مؤشرات تعكس تراجع مخزون النفط العالمي بسبب الشيخوخة التي أصابت معظم حقول النفط الرئيسية في العالم، بسبب عدم حدوث أي اكتشافات بترولية مهمة خلال العقدين الماضيين، ناهيك عن دور الإعلان الأمريكي الأخير عن توجه الولايات المتحدة لتقليص اعتمادها عن نفط الشرق الأوسط. في تثبيط همة دول أوبك عن زيادة استثمارها، من أجل تلبية احتياجات السوق

[1] -مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسبابز التداعيات. التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثامن 2006، ص 21

العالمية.

وفي ضوء ذلك، ستكون الدول المنتجة للنفط مضطرة للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة، لتخفيض معدلات النمو في الطلب عليه، والتغلب على ضغوط الدول المستهلكة الرئيسة للنفط لزيادة إنتاجها واستنزاف احتياطاتها النفطية بسرعة، وهذه السياسة من جانب الدول المنتجة لن تلقي قبولا من طرف الدول المستهلكة للنفط، التي يتزايد تعطشها للنفط كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي بها.

3-إن ظهور مناطق إنتاج نفط استراتيجية إلى جانب منتجي منظمة أوبك، سيقلل من أهمية المنظمة مستقبلا، حيث شهدت صناعة النفط في بحر قزوين نموا هاما منذ تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال دول المجموعة[1]، حيث تزايد إجمالي إنتاج المنطقة، ليصل إلى 2.134 مليون ب/ي في عام 2005، بزيادة 1.14 مليون ب/ي، أي 155 % بالمقارنة مع عام 1990. وبالمقابل تناقص إجمالي استهلاك المجموعة من النفط ليصل إلى 0.582 مليون ب/ي في عام 2005. بإنخفاض 0.362 مليون ب/ي، أي 38 %، بالمقارنة مع عام 1990. إن تزايد إنتاج النفط في بحر قزوين في ظروف سوق يسودها نمو منخفض أو متواضع في الطلب على النفط قد يخلق بعض الصعوبات لدول أوبك، بصورة عامة، تتمثل في عدم إمكانية تصريف كامل الكميات المتوفرة للتصدير وانخفاض نسبي في مستويات العوائد. وما قد يزيد من تلك الصعوبات تزامن ذلك مع الارتفاع الحاصل في الطاقات الإنتاجية لدول أوبك من المشاريع القائمة أو المخططة، والذي قد يجعل الجزء الأكبر منها عاطلا حال الإكمال.[2]

4-زيادة الإمدادات من النفوط غير التقليدية، على رغم نسبتها المنخفضة من إجمالي إمدادات النفط العالمية فإن إمدادات النفوط غير التقليدية قد تلعب دورا مهما في تخفيض أو تفاقم الأزمة في حالات اختلال التوازن بين عوامل العرض والطلب الأساسية في السوق، وما

[1] -دول بحر قزوين: كازاخستان، أذربيجان، تركمنستان، أوزبكستان

[2] – علي رجب، تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وأفاقها المستقبلية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، الكويت، فيفري 2008، ص 61

يمكن أن ينتهي إليه ذلك من انعكاسات تختلف في طبيعتها على سوق النفط العالمي بصورة عامة والأقطار الأعضاء بصورة خاصة. فمثلا، قد تكون الزيادة في إنتاج النفوط غير لتقليدية في كندا وفنزويلا، خلال السنوات الأخير أحد الأسباب المهمة التي ساعدت في خلق بعض المصاعب التسويقية لبعض الأقطار الأعضاء وعدم قدرتها على تسويق كامل حصتها من الإنتاج، وبالأخص النفوط الثقيلة في السوق الرئيسية لنفوط البلدين، بالإضافة إلى النفوط الثقيلة في السوق خلال بعض الأشهر من عام 2006، بضوء زيادة حدة المنافسة، بالأخص في السوق الأمريكية التي تعتبر السوق الرئيسية لنفوط البلدين، بالإضافة إلى النفوط الثقيلة من مصادر قريبة أخرى بالأخص المكسيك ونفوط الشرق الأوسط، خصوصا بعد التباطؤ الذي حصل في نمو الطلب العالمي على النفط وارتفاع معدل الامدادات لنفوط خارج أوبك في النصف الأخير من عام 2006.[1]

ومن التحديات ذات البعد الاستراتيجي التي تواجه منظمة أوبك أيضا، هو اكتشاف مصادر طاقة بديلة ذات أهمية استراتيجية كتلك التي يحظى بها النفط أو أكثر، لاسيما وأن هذه الطاقات المتجددة تتماشى ومتطلبات حماية البيئة. ومن بين المصادر البديلة للنفط نذكر ما يلي:

أ- الطاقة النووية:

برزت أهمية هذا المصدر لتوليد الكهرباء بصورة خاصة بعد بناء أول مفاعل نووي (على نطاق عالمي) في بريطانيا[2] عام 1956، وفي عام 1966 أصبح لديها (11) مفاعلا ساهمت بـ 10% تقريبا من مجموع الطاقة الكهربائية فيها. حيث تلقي المفاعل النووي دفعة قوية نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال النصف الثاني من السبعينات، مما شجع الدول النووية الكبرى وغيرها على التوسع في برامجها النووية. وانعكست نتائج ذلك التوسع عندما دخل

[1] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تطور إنتاج النفوط غير التقليدية والانعكاسات على الأقطار الأعضاء، الإدارة الاقتصادية، مارس 2007، ص 78.

[2] – نواف الرومي، مرجع سابق، ص 222

الخدمة خلال عقد الثمانينات فيض من المفاعلات النووية التي بدأت تقام في ظل ارتفاع أسعار النفط، واستغرق إنشائها فترة طويلة. غير أن اقتصاديات الطاقة النووية ما لبثت أن انتكست، فقد كان من الصعب خلال السنوات الأولى لإنشاء المفاعلات النووية وضع تقدير سليم للنفقات والتكاليف على مدى فترة تزيد على 40 عاما، وهو العمر الافتراضي للمفاعل. كذلك لم تقدر بدقة، نفقات التخلص من المفاعل بعد توقفه وخروجه من الخدمة، بما في ذلك التخلص من هيكله غير المنقول. فلما ظهر خلال السنوات الأخيرة، وبصورة أكثر واقعية، حجم تلك المشكلة وخطورتها، ارتفعت تقديرات التكلفة كثيرا فوق ما كان متوقعا في بداية ازدهار الطاقة النووية، وخاصة خلال السبعينات.

ومن جهة أخرى، فإن التراخي بالإحساس بالأزمة النفطية بعد انهيار أسعار النفط إلى أقل من النصف عام 1986،وإلى ما يقرب بالقيمة الحقيقية(أي بعد استبعاد أثر التضخم) من مستواه قبيل حرب أكتوبر 1973،إضافة إلى ما وقع من حوادث نووية جسيمة، وبصفة خاصة "حادث ثري ميل إيلاند (TMI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، وحادث تشيرنوبل في الاتحاد السوفياتي عام 1986"، جعل العديد من الدول التي أقبلت على الطاقة النووية تراجع خططها التوسعية، فأخذ بعضها يبطئ في تنفيذها، وقام بعضها الآخر بتجميد برامجه النووية أو بإلغائها كلها.[1]

ب-الطاقة الشمسية:

على الرغم من المساهمة المتواضعة للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقات المتجددة فقد استقطبت اهتماما واسعا وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا بلغت حوالي 60% سنويا خلال الفترة 2000-2004. وتتمثل الاستخدامات الرئيسية للطاقة الشمسية المستمدة من أشعة الشمس في توليد الحرارة والطاقة الكهربائية بالإضافة إلى بعض الاستخدامات الأخرى. وإن تطبيقات الطاقة الشمسية الحالية الأوسع استعمالا هي مجال تسخين الماء، بينما يتزايد

[1] -حسين عبد الله، دراسات استراتيجية، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 14، 1998، ص 38.

استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية. أما التقنيات الاساسية المستخدمة في مجال الطاقة الشمسية فهي الخلايا الضوئية، الأنظمة الحرارية الشمسية.[1]

وبناء على التطورات التي شاهدتها صناعة الطاقة الشمسية بصورة عامة، والخلايا الضوئية بصورة خاصة، خلال السنوات القليلة الماضية، يتوقع أن يستمر نمو تلك الصناعة بمعدلات عالية نسبيا في المستقبل. وقد قدرت وكالة الطاقة الدولية نمو إجمالي الطاقة الشمسية المركبة في العالم بمعدل 16.4% سنويا خلال الفترة من 2004-2015 ويقدر لها أن تنخفض إلى 13% على الأمد الأبعد أي على امتداد الفترة 2004-2030. وطبقا لذلك، يتوقع تزايد إجمالي الطاقة الشمسية المركبة في العالم لتصل إلى 20 جيغاواط في عام 2015 ثم إلى 87 جيغاواط في عام 2030 بالمقارنة مع 4 جيغاواط في عام 2004، أي أنها ستتزايد بأكثر من 20 ضعفا ما بين عامي 2004و2030. وهناك تفاوت كبير في مدى إمكانية مساهمة الطاقة الشمسية في إجمالي توليد الكهرباء في المستقبل في العالم، حيث تتوقع بعض المصادر ألا تتجاوز 0.5% بحلول عام 2030 أو أنها تستمر بمعدل أقل من 1% لفترة طويلة، وقد ترتفع إلى حوالي 1% بحلول عام 2030، ثم تصل بعد ذلك إلى حوالي 3% من توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة. بينما تتوقع مصادر أخرى بلوغ أرقام متفائلة جدا قد تصل إلى 16% في عام 2040.

هذه التوقعات الطموحة لا تزال بعيدة المنال بسبب المعوقات التي تواجهها صناعة الطاقة الشمسية وتكاليفها الباهظة التي يتوقع أن تستمر بمستويات تفوق تكاليف توليد الكهرباء المتوقعة من الخلايا الضوئية بما يتراوح ما بين 70و325 دولار/ميغاواط ساعة في عام 2030 بالمقارنة مع 35-45 و35-40 ميغاواط ساعة لكل من الغاز الطبيعي والفحم على التوالي خلال السنة المذكورة.

[1] – علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على أسواق النفط العالمية والأقطار الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد الرابع والثلاثون، العدد 127.

الفرع الثالث: آليات مواجهة التحديات في المستقبل:

إن الإعداد لمستقبل اقتصادي في الفترة التي تبدأ فيها فرص ازدهار النفط في الاضمحلال يتطلب عملا عاجلا، إذ يجب أن تبدأ هذه المهمة اليوم. فالسياسات التي تفضل التنمية الاقتصادية المستقبلية لا تؤتي أكلها بسرعة كبيرة، ذلك أن تطبيقها يستغرق وقتا، ولا تظهر نتائجها المرغوبة إلا بعد فترات طويلة من التحضير والإعداد. أما تأجيل هذه السياسات وتنفيذها فسوف يعرض للخطر الحقيقي الرخاء الاقتصادي للدول النفطية. وتنطبق السياسات المطلوبة كما يلي:

1-التعاون الإقليمي، إذ تعد دول الخليج العربية صغيرة الحجم. وحتى الدول المصدرة للنفط الأكبر حجما مثل المملكة العربية السعودية ستستفيد من توسعة أسواقها. وفي وقتنا الحالي ما يزال مستوى التعاون الاقتصادي في منطقة الخليج فير كاف، على الرغم من الإنجازات التي حققها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسوف يسهم التعاون في زيادة حجـــم الســـوق، وبالتالي تشجيع الاستثمار في الصناعات التي تستفيد من اقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق من حجم الطلب الكبير. وسوف يؤدي التعاون إلى التقليل من تكرار المشاريع والنشاطات الذي يشكل تبديدا للطاقات، وإلى رفع كفاءة العمالة ورأس المال على حد سواء.[1]

2-الاستثمار في رأس المال البشري، ويتطلب ذلك القيام بإصلاحات جذرية في نظام التعليم في الدول المصدرة للنفط المعنية. ففي وقتنا الحاضر يسهم نظام التعليم في تنمية الذاكرة أكثر من تنمية القدرات التحليلية، كما أنه يعير قيمة للسلطة أكبر مما يعيره لنطاق الحرية المحدود، لكنه ضروري لتشجيع الذهن المبدع. ويعد تحديد فلسفة تعليمية جديدة وتقديمها مهمة صعبة للغاية، غير أنها ليست مستحيلة، وسوف تكون العملية بطيئة حتما، وهذا ما يستدعي البدء بها منذ الآن.

[1] – روبرت مابرو، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 21، 20

3-تخصيص جزء من العائدات النفطية لتمويل عمليات البحث عن مصادر بلدية النفط، لا سيما وأن معظم دول منظمة الأوبك لها أرضية ملائمة للبحث عن الطاقات المتجددة. فمعظم دول المنظمة تملك ثروة مائية لا بأس بها يمكن استغلالها لتوليد كميات هائلة من الكهرباء، وتزخر إيران، الجزائر وغيرهما بمادة اليورانيوم التي يمكن تحويلها إلى طاقة نووية في المجال السلمي. كما يمكن للمنظمة استغلال صحاري بلدها كالجزائر، ليبيا، السعودية، نيجيريا... الخ. وهذا لإنتاج الطاقة الشمسية.

4-إنشاء مراكز دراسات وجامعات تابعة للمنظمة من أجل تبادل المعلومات، وتوفير صناديق وبنوك لتمويل عمليات البحث المذكورة أنفا. وهو ما دعا إليه الرئيس الفنزويلي "هوغو شافيز" سنة 2006، حيث اقترح إنشاء صندوق لتنمية الأوبك وكذا جامعة وبنك. كما حذر أعضاء منظمة الأوبك من تجاوز حصص الإنتاج، وهذا للحد من المنافسة من طرف الدول الصناعية للبحث عن مصادر طاقة جديدة.[1]

[1] – شكاكطة عبد الكريم، النفط في العلاقات الدولية دراسة حالة منظمة الأوبك وأثرها في الاقتصاد والسياسات الطاقوية العالمية، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 119.

المطلب الثاني: حصص دول منظمة الأوبك.

الجدول رقم(3-2) حصص وإنتاج الأوبك بالملايين براميل في اليوم

البلد	الحصة (7/1/05)	الإنتاج (1/07)	القدرة
السعودية	20,099	8,800	12,500
الجزائر	894	1,360	1,430
الإكوادور	520	500	500
إيران	4,110	3,700	3,750
العراق		4,000	
الكويت	2,247	2,500	2,600
ليبيا	1,500	1,650	1,700
نيجيريا	2,306	2,250	2,250
قطر	726	810	850
أنغولا	1,900	1,700	1,700
الإمارات العربية المتحدة	2,444	2,500	2,600
فنزويلا	3,225	2,340	2,450
المجموع	31,422	30,451	32,230

المصدر:

Quotas as reported by the وزارة الطاقة الأمريكية نسخة محفوظة 24 أغسطس 2007 على موقع واي باك مشين.

من خلال جدول الحصص نستخلص ما يلي:

ينتج أعضاء "أوبك" ثلث النفط العالمي، أو نحو 33.6 مليون برميل يوميا، وبموجب الاتفاق الذي جرى التوصل إليه اليوم فإنها ستنتج 32.4 مليون برميل يوميا بدءا من يناير 2017.

كما ستشارك دول من خارج المنظمة الدولية في خطة التخفيض، على رأسها روسيا.

ومن داخل "أوبك"، ستتحمل السعودية نصيب الأسد عبر خفض إنتاجها بنحو 0.5 مليون برميل يوميا إلى 10.06 مليون برميل يوميا، فيما تخفض الإمارات والكويت وقطر إنتاجهم بما مجموعه 300 ألف برميل يوميا.

وعلى نحو غير متوقع وافق العراق الذي كان يصر على حصة إنتاجية أعلى لتمويل حربه ضد تنظيم "داعش"، على خفض إنتاجه بواقع 200 ألف برميل يوميا.

أما إيران فجرى السماح لها بزيادة إنتاجها قليلا من مستواه في أكتوبر، بعد أن دأبت طهران على القول إنها في حاجة إلى استعادة حصتها في سوق النفط التي فقدتها في ظل العقوبات الغربية.

وستخفض الجزائر إنتاجها بمعدل 50 ألف برميل يوميا في إطار الاتفاق.

أما المنتجون غير الأعضاء فوافقوا على خفض إنتاجهم بواقع 600 ألف برميل إضافية يوميا، تساهم فيهم روسيا بنحو 300 ألف برميل.

وقالت أذربيجان وكازاخستان، وهما منتجان من غير الأعضاء في أوبك، إنهما أيضا قد يخفضان إنتاجهما.

ويمثل إجمالي خفض الإنتاج، بواقع 1.8 مليون برميل يوميا، نحو 2 في المئة من إنتاج النفط العالمي، وسيساعد في تخلص السوق من تخمة في المعروض دفعت الأسعار للانهيار من مستويات مرتفعة، بلغت 115 دولارا للبرميل منتصف 2014.

المطلب الثالث: اجتماع منظمة OPEC في الجزائر لرفع الأسعار.

1-وضعية OPEC قبل اجتماع الجزائر 2016.

لقد تحولت الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر للغاز وحققت الاكتفاء في مجال النفط، لقد ضاعفت إنتاجها خلال الأعوام الـ5 الأخيرة، في حين تمكنت من خفض تكاليف الإنتاج بـ40% في مجال النفط والغاز الصخري، مما سمح بجعل 5% من العدد الإجمالي للآبار يستطيع تحقيق مردودية عند 35 دولار للبرميل. مما أدى بمجرد ارتفاع الأسعار نحو 45 دولارا حتى عادت الكثير من الآبار البترول الصخري للعمل.

كما يجب أن نعرف أن حصة أوبك السوقية 35% من الإنتاج العالمي، حيث يعد صناع القرار الحقيقيين في أوبك هي السعودية التي تملك استراتيجية تقوم على الحفاظ على حصتها في السوق العالمية وليس الدفاع عن مستوى أسعار مرتفع. كما أعلنت إيران صراحة

موقفها المتمثل في العودة إلى مستوى إنتاجها قبل العقوبات الغربية، ما يعادل 4 مليون برميل يوميا في 2016 وهي حاليا عند معدل 3.6 مليون برميل وهذا يؤدي إلى ارتفاع في العرض، وبالنسبة العراق ترغب كذلك في المزيد من الإنتاج لحاجتها للأموال بغرض إعادة الأعمار، وهي قادرة على الذهاب نحو 6 ملايين برميل.

في حين يقدر الطلب العالمي في 2017 بما يعادل 95 مليون برميل يوميا، وبالتالي في حال قررت الدول المنتجة تجميد الإنتاج فلن يكون هناك ارتفاع للأسعار بقدر ما يمنعها من النزول تحت 40 دولارا. وإضافة إلى ذلك ففي حال توصل لقاء الجزائر إلى اتفاق حول التجميد فإنه يتطلب عدة أشهر لدخوله حيز التنفيذ الحقيقي، فضلا عن حاجته إلى تنسيق مع الدول من خارج أوبك على غرار روسيا والمكسيك، وإلا فإن الكميات التي ستتوقف أوبك عن إنتاجها ستنتج من الدول خارج المنظمة التي تتوفر على قدرات إنتاج إضافية. المسألة المحورية والأساسية هنا هي أن أسعار النفط عند 50 دولارا أو بين 50 و60 دولارا ستقود الشركات النفطية الأمريكية حتميا إلى العودة لإنتاج النفط الصخري من خلال تشغيل ألاف آبار النفط التي ستصبح ذات مردودية، وعليه فإن الآمال في رؤية النفط عند 80 إلى 100 دولار للبرميل لن يكون قبل 2020-2025 لأسباب متعلقة بتراجع الاستثمارات في الصناعة النفطية التي سجلت تراجعا بنسبة 25% في 2015-2016، مما سيكون له الأثر على قدرات الإنتاج المرتبطة بجهود الاستكشاف وتطوير الحقول والاسترجاع بتكنولوجيات حديثة، فضلا عن كون الطلب الطاقوي العالمي سيكون في حدود 80% قائما على النفط والغاز في حدود 2025-2030.

2-اجتماع أعضاء منظمة OPEC في الجزائر.

باقتراح من قطر، عقدت منظمة أوبك اجتماعا غير رسمي بالجزائر على هامش منتدى الطاقة الدولي الـ15 في الفترة بين 26 و28 سبتمبر والذي تناول التحولات الطاقوية. المنتدى سيكون بالغ الأهمية سواء بالنظر إلى عدد الدول المشاركة أو المواضيع المطروحة للنقاش، إن الرأي العام غير المعتاد على هذا النوع من اللقاءات سيذهب للاعتقاد أنه سينتج عنها ارتفاع في أسعار النفط التي وضع مستواها المنخفض العديد من الدول في وضعية مالية حرجة، على

عكس خبراء الطاقة الذين يعرفون جيدا أن أسعار النفط تحكمها 3 عوامل أساسية وهي: ثنائية العرض والطلب. مستوى الاحتياطات لدى الدول المستهلكة، سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، والمعطيات الجيوسياسية العالمية والمضاربة. كذلك من المهم إجراء مقارنة مع الأزمة النفطية للعام 1986 التي دفعت أسعار النفط نحو مستوى 9 دولار للبرميل. لقد قررت أوبك تجميد إنتاجها في العام التالي مما دفع الأسعار نحو التحسن. لكن المعطى الجديد في الأسواق النفطية حاليا هو دخول الغاز والنفط الصخري، مما أخلط أوراق السوق العالمية وغير كل الفرضيات المتعلقة بالأسعار في الأسواق.

وكان الرهان المطروح على اجتماع الجزائر كبيرا لتسوية الخلافات داخل أوبك خصوصا بين السعودية و إيران من أجل التوصل لاتفاق يسمح بدفع الأسعار و منه فتح الباب لبلدان أخرى خارج اوبك للانضمام للمبادرة للتأثير أكثر على السوق. و في إطار هذه المبادرة أوفد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة العديد من أعضاء الحكومة لنقل رسائل لكل من السعودية وسلطنة عمان أذربيجان وكازاخستان المكسيك روسيا وكولومبيا وكذا البلدان الأعضاء في جمعية المنتجين الإفريقيين للنفط وهم نيجيريا والغابون وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية.

3- قرارات اجتماع منظمة OPECفي الجزائر.

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة أوبك على أول خفض لإنتاج النفط منذ عام 2008، بعد موافقة السعودية على خفض إنتاجها وتخليها عن مطلبها بأن تقلص إيران إنتاجها؛ وللمرة الأولى منذ عام 2001 تشارك روسيا غير العضو في المنظمة، في تخفيض الإنتاج لتساعد في دعم أسعار النفط. وبموجب الاتفاق، ستخفض أوبك انتاجها بنحو 1.2 مليون برميل بداية من كانون الثاني/يناير 2017، وتتحمل السعودية "حصة الأسد" من هذا التخفيض بواقع نصف مليون برميل يوميا. ووافق العراق على نحو غير متوقع على خفض إنتاجه بواقع 200 ألف برميل يوميا، بعدما كان يصر على حصة إنتاجية أعلى لتمويل حربه ضد تنظيم داعش. كما سمحت أوبك لإيران بزيادة إنتاجها قليلا من مستواه في تشرين الأول/أكتوبر، الأمر الذي يعتبر انتصارا لطهران بعد مطالبتها باستعادة حصتها في سوق النفط، التي فقدتها بسبب العقوبات الغربية.

خلص اتفاق الجزائر بموافقة دول أوبك على تخفيض إنتاج النفط بنحو 750 ألف برميل يوميا وتثبيت مستويات الإنتاج فيما بين 32.5 و33 مليون برميل يوميا على أن يوضع هذا القرار حيز التنفيذ خلال اجتماع نوفمبر المقبل بفيينا 2017.

4-استجابة الاسواق العالمية لقرارات اجتماع الجزائر.

فور وصول أصداء الاتفاق إلى الأسواق النفطية العالمية ارتفعت الأسعار بما يزيد عن 5% لتتجاوز 48 دولارًا للبرميل وتصل إلى حدود 49 دولارًا لخام برنت، وهذا الارتفاع يعد ردة فعل عمًا حصل في الاجتماع، وقد تشهد الأسعار تذبذبات حول هذا المستوى بانتظار خروج حصص الدول المخفضة وقرارات اللجنة المنبثقة في اجتماع الجزائر.

الشكل رقم (2-2) ارتفاع الاسعار بعد قرارات اجتماع منظمة OPECفي الجزائر.

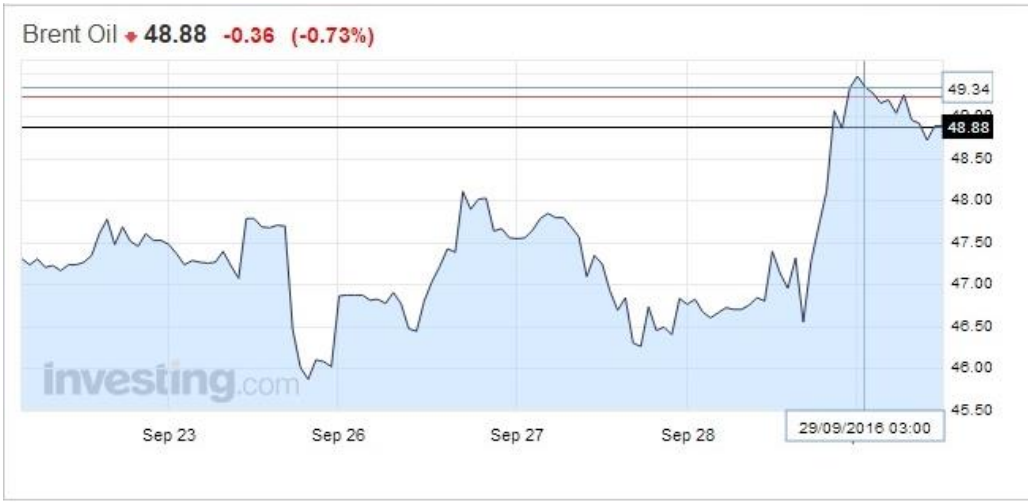

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقع INVESTING

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم توضيح بعض المفاهيم لمنظمة الأوبك وتوصلت إلى أنها أحدثت تغيرا جذريا في هيكل العلاقات الدولية والتي انعكست على مراكز التوجيه والسيطرة على قنوات توزيع البترول.

تم التوصل إلى بعض التوقعات بالنسبة لمنظمة الأوبك والتي هي التزايد الإجمالي في الإمدادات من النفط الخام، وبذكرنا للتوقعات ذكرنا أيضا أهم التحديات التي تواجه منظمة الأوبك وحصص الدول المشكلة لها، وتطرقنا أيضا إلى الاجتماع الذي عقدته منظمة الأوبك في الجزائر حيث اتفقت الدول الأعضاء على تخفيض إنتاجها وتمت استجابة الأسواق العالمية لقرارات اجتماع الجزائر ولهذا السبب توصلت المنظمة إلى غايتها وهي رفع أسعار البترول بداية سنة 2017.

خاتمة

الخاتمة:

إن أهم دور قامت به الاوبك في سوق النفط العالمية هو دورها كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، وحتى في حالة زوال منظمة الاوبيك فسوف تتطلب السوق النفطية العالمية وجود تنظيم يعمل على استقرارها عند اسعار توفر امداداتها كافية لتلبية طلب على النفط، وفي إطار نطاق سعري مناسب يحقق تلك الموازنة. وبمعنى ادق ان وجود الاوبيك او هيئة مماثلة لها هو مطلب تمليه السوق النفطية، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط الى نهاية الستينات من القرن العشرين، ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط بسبب الاسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط تبعها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت اثنائه اوبك بدور مسؤول الى حد كبير بما لا يخل بالآليات العرض والطلب على النفط في السوق العالمية. ومن غير المتوقع ان تقوم اي منظمة او هيئة جديدة بدور أكثر ايجابية من الاوبك في سوق الطاقة العالمية غير ان المشكلة تكمن في سياسة الدول الصناعية المستوردة للنفط التي ترى مصلحتها في استنزاف نـفط الدول النامية بأرخص الاثمان دون مراعاة أحقية هذه الدول في نصيب عادل من العوائد النفطية، وابعاد هذا الواقع اتضحت من خلال احتلال منابع النفط بعدما تبين للعالم توقع استمرار اعتماده على موارد النفط المتاحة في الخمسين سنة القادمة خصوصا من منطقة الخليج العربي.

كما أن الاوبك في مراحلها التاريخية بالرغم من تقلبات اسعار صرف الدولار، حافظت على مبيعات زيوتها الخام بالدولار الامريكي وهو ما حقق فوائد مالية كبرى في الاقتصاد الامريكي وبالتالي اي هيئة أو منظمة جديدة تظم الدول المصدرة للنفط، لا يتوقع ان تراعي المصالح الامريكية بما يفوق سلوك منظمة الاوبك الا في حالة اعادة سيطرت الشركات النفطية الكبرى على معدلات إنتاج الدول المصدرة للنفط. وفي الواقع انه ان لو لم تكن هناك منظمة الأوبك لوجدت الدول الصناعية المستوردة للنفط مثيلة لها.

النتائج:

1-تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة، تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة بسبب ضخامة الأموال اللازمة للقيام بعملية الاستكشاف، إضافة إلى عدم التأكد من وجود كميات اقتصادية من البترول.

2-تعد منطقة الشرق الأوسط المصدر الأساسي حاليا ومستقبلا الذي يمكن أن يعول عليه في سد الطلب العالمي المتنامي للبترول وذلك لوجود احتياطات مكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير والإنتاج خاصة في المملكة العربية السعودية والعراق.

3-يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطر دية بينهما، بالإضافة إلى وجود صراع بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول الصناعية (المستوردة)، من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات البترولية.

4-التقلبات السعرية في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخلا فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

5-يتجلى دور منظمة الأوبك في أنها تقوم بتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتوحيد السياسات الخاصة بقضية الأوبك وضمان استقرار الأسواق.

6-تلعب منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) دور مهم في تحقيق سعر عادل للدول المصدرة.

7-يعد اجتماع الجزائر 2016 مهم في إعادة ضبط حصص الدول مما ساهم في إعادة ارتفاع أسعار النفط بعد أزمة 2014.

اختبار الفرضيات في ظل النتائج:

-الفرضية الاولى:

توصلنا إلى أن الفرضية الأولى **خاطئة** من خلال النتيجة رقم (3) يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين، إلا انه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطـــــردية بينهمـــــا، بالإضافة إلى وجود صراع بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول الصناعية (المستوردة)، من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات البترولية.

-الفرضية الثانية:

توصلنا إلى أن الفرضية الثانية **خاطئة** لأن الأوبك صحيح تمتلك احتياطات كبيرة لكن تقوم بتصدير 40% من الناتج الإجمالي، حيث تعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لاعب أساسي في السوق العالمية بالإضافة إلى مصادر الطاقة الجديدة مثل الغاز الصخري والطاقات المتجددة.

-الفرضية الثالثة:

من خلال النتيجة رقم 6 توصلنا إلى أن الفرضية **صحيحة**.

تلعب منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) دور مهم في تحقيق سعر عادل للدول المصدرة.

التوصيات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تتمثل فيما يلي:

1-فتح الأوبك المجال لانضمام بعض الدول مثل روسيا والتي تقوم بتصدير 10 مليون برميل يوميا مما يؤدي إلى الزيادة في حصتها السوقية.

2-إعادة ضبط حصص الدول المصدرة للنفط داخل منظمة الأوبك.

3-على دول منظمة الأوبك أن توسع نشاطاتها إلى أنشطة اقتصادية مختلفة، وتقلل اعتمادها على النفط، الذي يعتبر سلعة غير مستقرة من حيث الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادها وسهولة تعرضها لهزات اقتصادية عالمية، وهو أمر يصعب التحكم فيه.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة دور منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) في ضبط السوق الدولية النفطية، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها تخلو من بعض النقائص ونظرا لإتباع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

1-ما مدى تأثير منظمة الأوبك في اقتصاد الدول العربية النفطية منها وغير النفطية؟

2-دراسة مقارنة بين دور منظمة الأوبك مع دور منظمات أخرى مماثلة في سوق النفط العالمي من أجل الحصول على نتائج أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

تم بحمد الله

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) في ضبط السوق الدولية للنفط، وهدفت إلى محاولة الإلمام بأهم الخصائص العامة للبترول وما ينتجه وأيضا العوامل المؤثرة على أسعاره مبرز بين أنواع أسعار النفط وتطـوره التاريـخي.

خلصنا في هذه الدراسة التحديات التي تواجه منظمة الأوبك حيث ظهرت اللجنة كجهاز متخصص للدول المصدرة، وهدفت إلى إيجاد الاستقرار في أسعار البترول العالمية بالمستويات العادلة، وإظهار الاستراتيجيات المتعلقة بالمنظمة والمتعلقة بالأسعار.

ومن هذا المنطلق، تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على دور منظمة الأوبك في التحكم في أسعار النفط بغية المحافظة على توازن السوق النفطية العالمية.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: **ما الدور الذي تقوم به منظمة الأوبك في ضبط أسعار السوق الدولية للنفط؟**

الكلمات المفتاحية:

-منظمة الأوبك، السوق الدولية للنفط، أسعار البترول.

Abstract:

This study aims at highlighting the role of the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) in controlling the international oil market and aiming to know the most important general characteristics of oil and its production as well as the factors influencing its prices, highlighting the types of oil prices and its historical development. In this study, we concluded the challenges faced by OPEC, where the Committee emerged as a specialized agency for exporting countries, aimed at finding stability in world oil prices at fair levels and showing the organization's strategies related to prices. In this sense, our study aims at trying to identify the role of OPEC in controlling oil prices in order to maintain the balance of the global oil market. The problem of this study is: What role does OPEC play in controlling international oil market prices?

key words:

- OPEC, International Oil Market, Oil Prices.